سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

# خلف الأبواب المغلقة: أبناء عفرين بين الاعتقال والإنكار

توصي "سوريون" الحكومة السورية الانتقالية بالاعتراف الرسمي بالانتهاكات في عفرين وفتح تحقيقات مستقلة وربط دمج الفصائل بآليات مساءلة فعّالة وإنهاء عمل مراكز الاحتجاز غير الرسمية وضمان حقوق الضحايا في الحقيقة والإنصاف وجبر الضرر

أيار/مايو 2026

# خلف الأبواب المغلقة: أبناء عفرين بين الاعتقال والإنكار

توصي "سوريون" الحكومة السورية الانتقالية بالاعتراف الرسمي بالانتهاكات في عفرين وفتح تحقيقات مستقلة وربط دمج الفصائل بآليات مساءلة فعّالة وإنهاء عمل مراكز الاحتجاز غير الرسمية وضمان حقوق الضحايا في الحقيقة والإنصاف وجبر الضرر

# فهرس المحتويات


1. الملخص التنفيذي4
2. المنهجية 5
3. خلفية 5
4. التحليل القانوني للانتهاكات الواردة في التقرير 7
4.1. الإطار القانوني السوري 7
4.2. الإطار القانوني الدولي 9
5. التوصيات 11
5.1. إلى الحكومة السورية الانتقالية 11
5.2. إلى منظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي 11
6. الاعتقال التعسفي: خطوة أولى في دورة الانتهاكات 12
7. الاختفاء القسري 14
8. شبكة مراكز الاحتجاز غير الرسمية 16
9. النساء في دائرة الاعتقال: استهداف مزدوج قائم على النوع الاجتماعي 18
10. التعذيب والمعاملة اللاإنسانية 20
11. الوضع الصحي والإهمال الطبي في أماكن الاحتجاز 22
12. تهم جاهزة استهدفت الكرد على أساس انتمائهم الإثني 24
13. الإفراج مقابل فدية: الاحتجاز كأداة ابتزاز خارج القضاء 26
14. الآثار الجسدية والنفسية طويلة الأمد 28
15. سياسة ممنهجة لتعزيز إفلات المتورطين من المحاسبة 29
ملحق 1 جدول تصنيفي لأنماط الانتهاكات الموثقة في شهادات 41 ضحية في مناطق سيطرة الفصائل المسلحة التابعة للجيش الوطني السوري 32
ملحق 2 قائمة السجون والمقرات الأمنية الموثقة في شهادات 41 ضحية في مناطق سيطرة الفصائل المسلحة التابعة للجيش الوطني السوري 34

## 1. الملخص التنفيذي:

يوثّق هذا التقرير منظومةً متكاملة من الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها الفصائل المسلحة المنضوية تحت لواء ما كان يُعرف سابقاً بـ"الجيش الوطني السوري" والمدعومة من تركيا في منطقة عفرين ومحيطها، منذ سيطرتها على المنطقة عقب عملية "غصن الزيتون" في آذار/مارس 2018، وحتى ما بعد سقوط نظام الأسد وتشكيل الحكومة السورية الانتقالية أواخر عام 2024. ويأتي هذا التحقيق الموسع في سياق تحوّل مؤسسي أعلن فيه "الجيش الوطني" حلّ نفسه عقب انتهاء العملية العسكرية المسماة "ردع العدوان"، واندماج فصائله ضمن وزارة الدفاع التابعة للحكومة السورية الانتقالية، التي أُعلن عن تشكيلها خلال "مؤتمر النصر" بتاريخ 29 كانون الثاني/يناير 2025.[1]

يستند التقرير إلى 41 شهادة مباشرة، إلى جانب مجموعة من المواد مفتوحة المصدر، ليكشف عن أنماط ممنهجة من الاعتقال التعسفي، والتعذيب، والإخفاء القسري، والابتزاز المالي، والتمييز القائم على الهوية الإثنية، في ظل غياب شبه كامل للمساءلة والرقابة القضائية.[2]

تُظهر نتائج التقرير أن الاعتقال التعسفي شكّل المدخل الأساسي لدورة متكاملة من الانتهاكات، حيث جرى توقيف المدنيين/ات دون مذكرات قضائية، غالباً على الحواجز أو أثناء عودتهم من مناطق النزوح، ثم اقتيادهم إلى شبكة واسعة من مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية. وقد شملت هذه المراكز مدارس، ومعامل، ومستودعات، ومنازل مدنية مصادَرة، حُوّلت إلى أماكن احتجاز تعمل خارج أي إطار قانوني، وتُدار بعقلية أمنية قائمة على العنف والإذلال.

ويكشف التقرير عن استمرار هذه الممارسات بعد عام 2024، بما يؤكد عدم ارتباط الانتهاكات بمرحلة الحرب أو بسلطة النظام السابق فقط. فقد وثّقت "سوريون" اعتقالات طالت مدنيين/ات عادوا إلى عفرين بعد سقوط النظام، واحتُجزوا بذريعة "التفتيش" أو "التدقيق الأمني"، ثم تعرّضوا للضرب وسوء المعاملة دون عرضهم على القضاء، ما يؤكد أن البنية القمعية ذاتها ما زالت قائمة، وإن تغيّر السياق السياسي.

كما يوثّق التقرير أنماطاً متكررة من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية، شملت الضرب المبرّح، والصعق الكهربائي، والتعليق، والحرق، والتجويع، والإهانات اللفظية، والتهديد بالاعتداء الجنسي. ولم تكن هذه الممارسات استثناءات فردية، بل جزءاً من سياسة ممنهجة تُستخدم لانتزاع اعترافات قسرية أو لإجبار ذوي المعتقلين/ات على دفع فديات مالية. ويبرز في هذا السياق استخدام التعذيب أمام أفراد الأسرة، أو تعذيب أحد الأقارب للضغط النفسي على المعتقل، بوصفه أحد أكثر الأساليب قسوة وتأثيراً.

---

[1] العربي الجديد. قرارات مؤتمر النصر السوري... نقطة نظام. 5 شباط/فبراير 2025.
https://www.alaraby.co.uk/opinion/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D9%86%D9%82%D8%B7%D8%A9-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85

[2] أنظر على سبيل المثال: هيومن رايتس واتش. "كل شي بقوة السلاح" الانتهاكات والإفلات من العقاب في مناطق شمال سوريا التي تحتلها تركيا. 29 شباط/فبراير 2024. https://www.hrw.org/ar/report/2024/02/29/387395 أنظر أيضاً: تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية A/HRC/49/77. بتاريخ 8 شباط/فبراير 2022. https://docs.un.org/ar/A/HRC/49/77

ويُظهر التقرير كذلك أن الإفراج عن المعتقلين/ات غالباً ما ارتبط بدفع مبالغ مالية كبيرة، دون أي قرارات قضائية مكتوبة أو إيصالات رسمية، ما حوّل الحرمان من الحرية إلى أداة ابتزاز واقتصاد موازٍ تستفيد منه الفصائل وقادتها. كما رافقت الاعتقال ممارسات نهب ومصادرة ممتلكات، سواء أثناء المداهمات أو كشرط غير معلن للإفراج.

على مستوى الهوية، تكشف الشهادات عن سياسة تمييز ممنهجة ضد السكان الكرد، حيث استُخدمت "التهمة الجاهزة" بالانتماء إلى الكيانات الكردية أو العمل ضمن هياكل الإدارة الذاتية السابقة لتبرير الاعتقال والتعذيب. وترافقت هذه الاتهامات مع خطاب مهين وعبارات تحقيرية ذات طابع إثني، ما يعكس أن الانتهاكات استهدفت فئة بعينها (الكرد) على أساس هويتها.

ويُبرز التقرير أن دمج الفصائل المسلحة ضمن وزارة الدفاع التابعة للحكومة السورية الانتقالية، ومنح قادتها مناصب رسمية، جرى دون أي مسار مساءلة حقيقي عن الانتهاكات الموثقة، بل شمل شخصيات وردت أسماؤها في تقارير حقوقية دولية وعلى قوائم عقوبات. ويؤكد هذا الواقع استمرار سياسة الإفلات من العقاب، وإعادة إنتاج منظومة القمع بأشكال مؤسسية جديدة.

خلص التقرير إلى أن الانتهاكات الموثقة في عفرين تشكّل سياسة ممنهجة ومتواصلة منذ عام 2018، واستمرت بعد تغيّر السلطة، ما يجعلها من الانتهاكات المستمرة التي تستوجب معالجة شاملة ضمن مسار عدالة انتقالية لا يستثني أي طرف.

وفي ضوء هذه النتائج، يختتم التقرير بجملة من التوصيات الموجّهة إلى الحكومة السورية الانتقالية، والمجتمع الدولي، تدعو إلى الاعتراف الرسمي بالانتهاكات، وفتح تحقيقات مستقلة، وربط دمج الفصائل بآليات مساءلة فعّالة، وإنهاء عمل مراكز الاحتجاز غير الرسمية، وضمان حقوق الضحايا في الحقيقة والإنصاف وجبر الضرر، بوصفها شروطاً أساسية لأي انتقال سياسي يقوم على سيادة القانون وعدم تكرار الانتهاكات.

## 2. المنهجية:

لغرض هذا التقرير، أجرت "سوريون" أبحاثاً موسعة شملت مقابلة 41 ضحية لانتهاكات ارتكبها "الجيش الوطني السوري" في منطقة عفرين ومحيطها. جرت المقابلات بشكل شخصي أو عبر الإنترنت، وذلك في النصف الثاني من عام 2025، وباللغتين العربية والكردية. خلال الحصول على موافقتهم المستنيرة، أُبلغ المشاركون بالطبيعة الطوعية للمقابلات وبكيفية استخدامها. وبناءً على طلبهم، حُجبت هوياتهم واستخدمت "سوريون" أسماءً مستعارة عند الاقتباس من إفاداتهم خشية تعرّضهم أو ذويهم لأي أعمال انتقامية.[3]

بالإضافة إلى المقابلات، اطّلعت "سوريون" على مجموعة واسعة من التقارير مفتوحة المصدر، الصادرة عن منظمات أممية أو حقوقية ومواقع إعلامية محلية ودولية، بالإضافة إلى فيديوهات وصور ومنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي، ووثائق أخرى شاركها معنا من قابلناهم، والتي تتناول الانتهاكات التي يُحقّق فيها هذا التقرير.

## 3. خلفية:

[3] للمزيد من التفاصيل حول المقابلات مع الشهود، أنظر الملحق 3 جدول ببيانات الشهود/الضحايا.

يسلّط هذا التقرير الضوء على الانتهاكات التي وقعت في منطقة عفرين ومحيطها في شمالي غرب سوريا، ولا سيما داخل مراكز الاحتجاز التابعة للفصائل المسلحة المنضوية تحت لواء "الجيش الوطني السوري" المدعوم من تركيا، والمنتشرة في نواحي إعزاز، الراعي، كفر ناصح، حوار كلس، وسجو. ويغطي التقرير فترة زمنية تمتد من سيطرة القوات التركية والجيش الوطني السوري على المنطقة في آذار/مارس 2018 عقب عملية "غصن الزيتون"، وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة خلال عامي 2024 و2025 بعد سقوط نظام الأسد، في ظل استمرار وقوع الانتهاكات ووجود معتقلين ومختفين قسراً حتى اليوم.

يضمّ الجيش الوطني السوري نحو 41 فصيلاً، من بينها 15 فصيلاً في "الجبهة الوطنية للتحرير"، و26 فصيلاً تندرج ضمن ثلاثة فيالق في الجيش.[4] وقد قُسِّمت منطقة عفرين إلى قطاعات عسكرية وإدارية تديرها فصائل تابعة لهذه الفيالق. ومن أكبرها -من حيث عدد المقاتلين- حركة أحرار الشرقية،[5] فيلق الشام،[6] فرقة الحمزة،[7] فرقة السلطان مراد،[8] الجبهة الشامية،[9] وجيش النخبة.[10] تتوزع هذه الفصائل على معظم نواحي عفرين، وتسيطر على المدن والبلدات عبر مقار عسكرية ومراكز احتجاز ومحاكم وشرطة عسكرية ومدنية، وقد أوجد هذا التعدد في البنية العسكرية نظاماً شبكياً متداخل الصلاحيات، يتبادل فيه القادة والعناصر السيطرة على المقرات والمراكز والمعتقلين، ما أدى بالنتيجة إلى غياب فعلي للمساءلة أو أي سلطة قضائية موحّدة.

يُظهر توزّع الفصائل وعلاقاتها مع الجانب التركي أن هذه البُنية عملت تحت إشراف القوات التركية، التي احتفظت بوجودٍ عسكري في المنطقة من خلال قواعد عسكرية ومراكز قيادة ومستشارين وضباط ارتباط. كما تولت هذه الجهات أدواراً في التنسيق الأمني والعسكري، وفي بعض الحالات إدارة السجون أو حضور التحقيقات، بحسب شهادات متقاطعة ومتطابقة مع ما ورد في تقارير حقوقية دولية.[11] بذلك كرست حالة من السيطرة الفعلية، حيث

---

[4] الجيش الوطني السوري: الهيكلية والوظائف وثلاثة سيناريوهات لعلاقته بدمشق. الباحث عمر أوزكيزلجيك. مركز جنيف للسياسات الأمنية. تشرين الأول/أكتوبر 2020. https://dam.gcsp.ch/files/doc/sna-structure-function-damascus-ar

[5] تأسس في كانون الثاني/يناير من عام 2016، بقيادة أحمد حسّان فياض الهايس، المدعو "أبو حاتم شقرا"، وهو من مرتبات الفيلق الأول. ابتعد شقرا عن قيادتها بشكل رسمي، ولكن فعلياً يسيطر على القوة الأكبر في الحركة. وقد جاء هذا بعد فرض الخزانة الأمريكية عقوبات على الفصيل وقائده في تموز/يوليو من عام 2021، وتنتشر في مدينة عفرين والباب وجرابلس ورأس العين/سري كانيه. وشاركت بعملية "غصن الزيتون" و"نبع السلام" إلى جانب الجيش التركي ضدّ وحدات حماية الشعب YPG وقوات سوريا الديمقراطية SDF.

[6] تأسس في شهر آذار/مارس من عام 2014، بقيادة منذر سرّاس عضو وفد أستانة، وانتشر في مناطق إدلب وريفها وريف حلب الشمالي والغربي ومدينة رأس العين/سري كانيه، ومدينة طرابلس الليبية، وكانت تربطه علاقة جديدة مع هيئة تحرير الشام، حيث تشاركها الانتشار على جبهات إدلب. ومن المعروف تبعيته للفيلق الثالث الذي تلقى الدعم التركي المباشر في إدلب.

[7] تأسست في شهر أبريل/نيسان من عام 2016، بقيادة سيف أبو بكر الذي يحمل الجنسية التركية. والفرقة من مرتبات الفيلق الثاني في الجيش الوطني. بالإضافة إلى رأس العين/سري كانيه، تنتشر الفرقة في الباب وريفها بريف حلب الشرقي، وتمتد إلى مدينة جرابلس وريفها، ومنطقة الغندورة، ومنطقة الراعي، وحوار كلس، وعفرين، وريفها. وقد شاركت في جميع العمليات العسكرية التي شنها الجيش التركي في سوريا. وقد وضعت الخزانة الأمريكية الفرقة وقائدها على لائحة العقوبات عام 2023، لضلوعهم بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بشمال سوريا، بما في ذلك الاختطاف، والإيذاء الجسدي الشديد، والاغتصاب.

[8] تأسست في شهر آذار/مارس من عام 2015، بقيادة فهيم عيسى، والذي يحمل الجنسية التركية (وتم تعيينه نائباً لوزير الدفاع في الحكومة الانتقالية). والفرقة من مرتبات الفيلق الثاني في الجيش الوطني. انتشرت في ريف حلب الشمالي ورأس العين/سري كانيه، ومدينة طرابلس الليبية. وامتازت الفرقة عن غيرها من الفصائل المسلحة التي انضمت لاحقاً إلى الجيش التركي بأنها جماعة تركمانية الهوية، وشاركت في جميع العمليات العسكرية التي شنها الجيش التركي في سوريا، من "درع الفرات" ضد تنظيم الدولة الإسلامية، و"غصن الزيتون" و"نبع السلام" ضد وحدات حماية الشعب (YPG) وقوات سوريا الديمقراطية (SDF). ومن المعروف عنها تبعيتها لوزير الداخلية التركي وعدم خضوعها لأي مرجعية داخلية في سوريا.

[9] تأسست عام 2014، من اتحاد مجموعة من أكبر الفصائل المسلحة في حلب، وهي "كتائب نور الدين الزنكي، جيش المجاهدين، الجبهة الإسلامية، تجمع فاستقم كما أمرت، جبهة الأصالة والتنمية، صقور الشام". قاد الجبهة هو عزام الغريب الملقب بـ"أبو العز سراقب". شكل عناصر الجبهة القسم الأكبر من تعداد الفيلق الثالث في الجيش الوطني؛ وسيطر الفصيل على كامل مدينة إعزاز.

[10] تأسست في شهر كانون الثاني/يناير من عام 2017، وهي من مرتبات الفيلق الأول، بقيادة العقيد معتز رسلان، وهو أيضاً قائد الفيلق الأول في الجيش الوطني. كانت تحمل اسم "جيش التحرير" الذي تعرض لهجوم من جبهة النصرة/هيئة تحرير الشام. غادرت ادلب إلى ريف حلب الشمالي وتنتشر فيه، كما شاركت في عملية "نبع السلام"، وانتشرت كتائب منها في مدينة طرابلس الليبية.

[11] منظمة العفو الدولية. سوريا: يجب على تركيا وضع حد للانتهاكات التي ترتكبها الجماعات الموالية لها والقوات المسلحة التركية ذاتها في عفرين. 2 آب/أغسطس 2018. https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/08/syria-turkey-must-stop-serious-violations-by-allied-groups-and-its-own-forces-in-afrin/

أنظر أيضاً: هيومن رايتس واتش. "كل شي بقوة السلاح" الانتهاكات والإفلات من العقاب في مناطق شمال سوريا التي تحتلها تركيا. 29 شباط/فبراير 2024. https://www.hrw.org/ar/report/2024/02/29/387395

مارست تركيا سلطة مؤسسية على الأرض،[12] سواء من خلال دعم الفصائل مالياً ولوجستياً وتسليحياً، أو من خلال إشرافها الميداني والإداري.

وكانت قد شهدت عفرين ومحيطها، على مدى سنوات، انتهاكات جسيمة ومنهجية ارتكبها الجيش الوطني السوري، شملت القتل،[13] والاعتقال التعسفي بذريعة الانتماء إلى "الوحدات" أو "قسد" أو "الحزب"، والإخفاء القسري، وسوء المعاملة والتعذيب،[14] إضافةً إلى النهب ومصادرة الممتلكات[15] وإجبار السكان الكرد على ترك منازلهم.[16] كما طالت الانتهاكات ممارسات التتريك وخاصة في المناهج التربوية[17] والمعالم الكردية البارزة،[18] إضافة إلى التغيير الديمغرافي[19] عبر استهداف هوية المنطقة الثقافية والطبيعية، بما في ذلك قطع الأشجار الحراجية وتدمير معالمها البيئية.[20] وامتدّ الأمر إلى الاعتداء على الرموز الدينية، من خلال استهداف مقابر ومزارات في عدد من القرى والبلدات.[21]

## 4. التحليل القانوني للانتهاكات الواردة في التقرير:

### 4.1. الإطار القانوني السوري:

ما وثّقته الشهادات الواردة في هذا التقرير من أنماط الاعتقال التعسفي، والتعذيب، والإخفاء القسري، والتمييز القائم على الهوية، والابتزاز المالي وتحقير الرموز الدينية، تُعد انتهاكاً مباشراً لأحكام دستور سوريا لعام 2012،[22] الذي كان سارياً زمن وقوعها (2018-2024)، ولا سيّما المواد (33) و(53) و(54) التي تضمن الحرية الشخصية وتحظر

---

[12] تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية A/HRC/58/CRP.2 بتاريخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2024. https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/iici-syria/pillageandplunder

[13] هيومن رايتس ووتش. سوريا: مقاتلون مدعومون من تركيا يقتلون 4 مدنيين أكراد. 23 آذار/مارس 2023. https://www.hrw.org/ar/news/2023/03/23/syria-turkey-backed-fighters-kill-4-kurdish-civilians

[14] تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية A/HRC/49/77. تاريخ 8 شباط/فبراير 2022. https://docs.un.org/ar/A/HRC/49/77

[15] تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية A/HRC/52/69. تاريخ 7 شباط/فبراير 2023. https://docs.un.org/ar/A/HRC/52/69

[16] تآزر للضحايا. أين بيتي. انتهاكات حقوق الملكية في شمال سوريا تكرّس التغيير الديمغرافي. 19 كانون الثاني/يناير 2023. https://hevdesti.org/ar/violations-of-property-rights-in-northern-syria-ar/

[17] سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. المناهج التعليمية في عفرين: بين "التتريك" والتضييق على اللغة الكردية. 16 آذار/مارس 2023. https://stj-sy.org/ar/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%86%d8%a7%d9%87%d8%ac-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d9%84%d9%8a%d9%85%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%b9%d9%81%d8%b1%d9%8a%d9%86-%d8%a8%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%aa%d8%b1%d9%8a/

[18] سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. شمال سوريا: استبدال معالم كردية بارزة في عفرين وتتريك في الباب. 29 آب/أغسطس 2024. https://stj-sy.org/ar/%d8%b4%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%a8%d8%af%d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85-%d9%83%d8%b1%d8%af%d9%8a%d8%a9-%d8%a8%d8%a7%d8%b1%d8%b2%d8%a9-%d9%81/

[19] سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. "التجمعات السكنية" في عفرين: مخططات هندسة ديمغرافية أم مشاريع لإيواء نازحين؟. 8 حزيران/يونيو 2022. https://stj-sy.org/ar/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%ac%d9%85%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%83%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%b9%d9%81%d8%b1%d9%8a%d9%86-%d9%85%d8%ae%d8%b7%d8%b7%d8%a7%d8%aa-%d9%87%d9%86%d8%af/

[20] سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. سوريا/عفرين: صور الأقمار الاصطناعية تكشف عمليات قطع واسعة النطاق لأشجار في 114 موقعاً. 12 نيسان/أبريل 2023. https://stj-sy.org/ar/%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%b9%d9%81%d8%b1%d9%8a%d9%86-%d8%b5%d9%88%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%82%d9%85%d8%a7%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b5%d8%b7%d9%86%d8%a7%d8%b9%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d9%83/

[21] سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. "انتقام أعمى": تخريب مقابر ومزارات دينية من قبل أطراف النزاع في سوريا. 6 نيسان/أبريل 2023. https://stj-sy.org/ar/%d8%a7%d9%86%d8%aa%d9%82%d8%a7%d9%85-%d8%a3%d8%b9%d9%85%d9%89-%d8%aa%d8%ae%d8%b1%d9%8a%d8%a8-%d9%85%d9%82%d8%a7%d8%a8%d8%b1-%d9%88%d9%85%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa-%d8%af%d9%8a%d9%86%d9%8a/

[22] نص الدستور السوري 2012. https://www.constituteproject.org/constitution/Syria_2012?lang=ar

التعذيب والاحتجاز التعسفي. كما أنها تتناقض مع أحكام الإعلان الدستوري السوري لعام 2025،[23] الذي يؤكد في مادته (18) على أن الدولة "تصون كرامة الإنسان وحرمة الجسد وتمنع الاختفاء القسري والتعذيب المادي والمعنوي، ولا تسقط جرائم التعذيب بالتقادم" وباستثناء حالة الجرم المشهود، "لا يجوز إيقاف أي شخص أو الاحتفاظ به أو تقييد حريته إلا بقرار قضائي". كما يقرّ الإعلان في مادته (10) بمبدأ المساواة وعدم التمييز، وهو ما تنتهكه الممارسات القائمة على استهداف السكان الكرد على أساس هويتهم.

وتُظهر الشهادات الميدانية التي جمعتها "سوريون" الانهيار التام لهذه الضمانات الدستورية في مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري، حيث يجري توقيف المدنيين دون أوامر قضائية أو رقابة النيابة العامة، ويتعرض المعتقلون للتعذيب ويُحرمون من التواصل مع ذويهم أو محاميهم، في انتهاكٍ صريح لجوهر المواد الدستورية المذكورة.

وإذ تكرس المادة 358 من قانون العقوبات السوري[24] مبدأ عدم جواز التوقيف بدون مذكرة قضائية أصولية، وتؤكد بأن مدراء السجون أو موظفيها يكونون عرضة للحبس من سنة إلى ثلاث سنوات إذا قبلوا توقيف شخص دون مذكرة أو قرار قضائي، إلا أن الوقائع المذكورة في التقرير تؤكد على أن مراكز الاحتجاز التابعة للفصائل -كسجن المعصرة، وسجن الشرطة العسكرية في عفرين، وسجن الراعي مثلاً- تعمل خارج أي إشراف قضائي، ويُمارَس فيها التوقيف كأداة قمعٍ وابتزازٍ مالي، في تجاهل واضح لنص المادة المذكورة، وكذلك لنص المادة 425 من قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري[25] التي تلزم النائب العام أو قاضي التحقيق أو قاضي الصلح (حسب الحال) بالتوجه إلى المكان الحاصل فيه التوقيف أو الاحتجاز، وإطلاق سراح الموقوف بصورة غير قانونية، وإذا تبين لهم وجود سبب موجب للتوقيف أرسلوا الموقوف في الحال إلى النائب العام أو قاضي الصلح المختص.

إضافة إلى ذلك، فإنّ قانون العقوبات السوري يجرّم الأفعال التي وثقها التقرير. فالمواد (555–556) تجرّم الحرمان غير المشروع من الحرية، وتشدد العقوبة لتصبح الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات إذا تجاوزت مدة الحرمان من الحرية الشهر أو تعرض الضحية للتعذيب، كما أن اعتقال الأشخاص بدون موجب قانوني وبهدف الحصول على فدية أو بغرض الانتقام كون المعتقل من عرق او اثنية معينة، يخالف المرسوم التشريعي رقم 20 لعام 2013[26] الذي نص على أن "كل من خطف شخصاً حارماً إياه من حريته بقصد تحقيق مأرب سياسي أو مادي أو بقصد الثأر أو الانتقام أو لأسباب طائفية أو بقصد طلب الفدية يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة".

كما أن ظاهرة تعذيب المعتقلين والتعامل معهم بشكل لا إنساني ومهين يخالف نص المادة 391 من قانون العقوبات التي جرمت استخدام "الشدة" أو أي أعمال عنف ضد المعتقلين، وعاقبت عليها بالحبس.

---

[23] نص الإعلان الدستوري السوري لعام 2025. https://archive.sana.sy/?p=2198312

[24] نص قانون العقوبات العام رقم 148 لعام 1949 المعدل بالمرسوم التشريعي 1 لعام 2011. http://jus.moj.gov.sy/ar/node/574

[25] نص قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري رقم 112 لعام 1950.
https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/torture/cfi-report-hrc52/submissions/csos/submission-srtorture-hrc52-cso-SyrianNGOs-2.pdf

[26] نص المرسوم التشريعي رقم 20 لعام 2013. https://thawra.sy/?p=35542

ثم جاء القانون رقم 16 لعام 2022 [27] ليكون أول تشريع سوري يجرّم التعذيب صراحة وينص على عقوبات مشددة على مرتكبي هذا الفعل، ويحظر استخدام الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب، ويمنع إصدار الأوامر بممارسته، ويلزم بتعويض الضحايا، ويوفّر حماية للمبلّغين والشهود وأفراد أسرهم.

ويعتبر الاعتداء على ممتلكات المدنيين والاستيلاء عليها أو مصادرتها بدون مبرر قانوني، مخالفاً لما تم النص عليه في الإعلان الدستوري لعام 2025 في مادته رقم 16 "حق الملكية الخاصة مصون، ولا تُنزع إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل"، كما إنه يشكل جريمة سرقة بالعنف وفق المادة 624 من قانون العقوبات السوري إذا وقعت على مال منقول، أما إذا كان محل الجريمة عقاراً فيتم توصيف الفعل على انه جريمة غصب عقار وفقاً للمادة 723 من القانون نفسه. ويخالف هذا الاعتداء ما تم التأكيد عليه في القانون المدني السوري بخصوص عدم جواز حرمان أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقررها القانون، وعلى أن يكون ذلك بمقابل تعويض عادل، وأن لمالك الشيء وحده في حدود القانون حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه (المواد 768-771).

ويشكل توجيه عبارات نابية ومهينة للمعتقلين وإهانة هويتهم الكردية، وكذلك الاعتداء على الرموز الدينية من خلال استهداف مقابر ومزارات دينية في عدد من القرى والبلدات، فعلاً مخالفاً لقانون العقوبات السوري الذي نص على تجريم ومعاقبة كل عمل أو كتابة أو خطاب يُقصد بها أو يُنتج عنها إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية أو الحض على النزاع بين الطوائف، وكل فعل يهدف إلى تحقير الشعائر الدينية أو ازدرائها (المادتين 307- 462).

وعليه، فإنّ جميع هذه الأفعال –من الاعتقال التعسفي والتعذيب والإخفاء القسري، إلى النهب والاستيلاء والابتزاز المالي وتحقير الشعائر الدينية– تُعدّ جرائم يعاقب عليها القانون السوري، وتشكل إخلالاً جسيماً بواجبات الموظفين أو القادة الذين يمارسون السلطة العامة بحكم الأمر الواقع.

### 4.2. الإطار القانوني الدولي:

تشكّل الانتهاكات الموثّقة في هذا التقرير خروقاتٍ جسيمة للالتزامات المترتبة على عاتق كل من الحكومة السورية الانتقالية وتركيا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وقد ترقى في كثير من جوانبها لتشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، سيما وأنه من الواضح أن تلك الانتهاكات قد ارتكبت على نطاق واسع ووفق سياسة ممنهجة تتبعها تلك الفصائل المتورطة في الانتهاكات.

يُشكّل التعذيب والمعاملة القاسية والابتزاز المالي خرقاً للمادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، التي تحظر بشكل مطلق الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية والمعاملة القاسية والمهينة، إضافة إلى مخالفة البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 الذي يؤكد على حماية المدنيين والمحتجزين في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي.[28]

---

[27] نص القانون رقم 16 لعام 2022. http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5516&cat=22943&

[28] نص البرتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية. https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/protocol-additional-geneva-conventions-12-august-1949-and-0

كما يُعدّ التعذيب والاعتداء الجنسي والمعاملة اللاإنسانية أو الحاطّة بالكرامة انتهاكاً للمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،[29] وللمادة 16 من اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984[30] التي أكدت على عدم جواز التذرع بأية ظروف استثنائية كمبرر للتعذيب، والمادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.[31] كما وأن أفعال التعذيب التي تم توثيقها في هذا التقرير، وكونها ارتكبت في إطار خطة أو سياسة عامة، تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية (وفقاً للسياقات التي ارتكبت فيها) سنداً للمادتين 7-8 من نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية[32].

كما يشكل احتجاز النساء الحوامل أو تعريضهن للإذلال أو الإهمال الطبي (لهن أو لمواليدهن) انتهاكاً للمادة (12) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)،[33] وللمادة (6) من اتفاقية حقوق الطفل التي تضمن حماية الدولة للأطفال والحفاظ على سلامتهم وأمنهم.[34]

كذلك تعتبر الأفعال الواردة في هذا التقرير انتهاكاً واضحاً لقواعد القانون الدولي الإنساني العرفي،[35] حيث تم حظر التعذيب وغيره من العقوبات البدنية والمعاملة اللاإنسانية بموجب القاعدتين 90-91، وكذلك تم حظر الحرمان التعسفي من الحرية والاختفاء القسري بموجب القاعدتين 98-99. كما يخالف عدم وضع النساء والأطفال في أماكن احتجاز منفصلة عن الرجال القاعدتين 119-120. أما الاستيلاء على ممتلكات المدنيين بدون مبررات عسكرية ضرورية فيخالف مضمون القاعدتين 50-52. وتعتبر هذه القواعد ملزمة لجميع أطراف النزاع بغض النظر عن مسألة كون هذه الطرف أو ذاك منضماً لاتفاقية معينة أم لا.[36]

وتشكل بعض العبارات التمييزية المهينة التي تم توجيهها للمعتقلين نوعاً من خطاب الكراهية الذي تم توضيحه في استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية،[37] حيث أكدت بأن هذا المفهوم يشير إلى "أي نوع من التواصل، سواء لفظياً او كتابياً أو سلوكياً، يهاجم أو يستخدم لغة مهينة أو تمييزية تجاه شخص أو جماعة على أساس الهوية العرقية أو الإثنية أو الجنسية أو الدينية أو أي مؤشر آخر مرتبط بالهوية". وقد حظرت المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشكل واضح أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية وتشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف.

---

[29] نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights

[30] نص اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-against-torture-and-other-cruel-inhuman-or-degrading

[31] نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights

[32] نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/rome-statute-international-criminal-court

[33] نص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-elimination-all-forms-discrimination-against-women

[34] نص اتفاقية حقوق الطفل. https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-child

[35] اللجنة الدولية للصليب الأحمر. القانون الدولي الإنساني العرفي. https://ihl-databases.icrc.org/ar/customary-ihl/rules

[36] أطباء بلا حدود في العالم. القاموس العملي للقانون الإنساني. https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/lqnwn-ldwlyw-l-rfyw/#:~:text=E%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D9%81%D9%8A%20%D9%85%D9%84%D8%B2%D9%85%20%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84,%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7%20%D9%88%D9%81%D9%82%D9%8B%D8%A7%20%D9%84%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D9%81%D9%8A.

[37] الأمم المتحدة. استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية. أيار/مايو 2019. https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/Action_plan_on_hate_speech_AR.pdf

وتعتبر أيضاً وزارة الدفاع في الحكومة الجديدة مسؤولة عن محاسبة ومحاكمة المتورطين بتلك الانتهاكات باعتبار أن فصائل الجيش الوطني، ومن بينها تلك المتورطة في الجرائم المذكورة، قد انضمت لصفوف الجيش السوري غداة "مؤتمر النصر"[38] الذي تم بموجبه تنصيب السيد أحمد الشرع رئيساً لسوريا.

## 5. التوصيات:

تُظهر النتائج الواردة في هذا التقرير أن الانتهاكات الواسعة في منطقة عفرين منذ عام 2018 –بما في ذلك الاعتقال التعسفي، التعذيب، والإخفاء القسري، الابتزاز المالي، النهب، والتمييز الإثني– تمثل نمطاً ممنهجاً ترقى بعض ممارساته إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية. ويقتضي ذلك استجابة قانونية وسياسية عاجلة على المستويين الوطني والدولي. وعليه تقدم "سوريون" التوصيات التالية:

### 5.1. إلى الحكومة السورية الانتقالية:

- الاعتراف الرسمي بالانتهاكات المرتكبة في عفرين منذ عام 2018، وفتح تحقيقات مستقلة وشاملة حولها، بما في ذلك تلك التي ارتكبتها الفصائل المنضوية حالياً ضمن وزارة الدفاع. وتقديم اعتذار رسمي للضحايا سيما وأن الفصائل المتورطة صارت جزءً من وزارة الدفاع.
- ربط عملية دمج الفصائل العسكرية بآليات مساءلة وانضباط واضحة، تستبعد المتورطين في جرائم جسيمة من أي مناصب أمنية أو عسكرية.
- ضمان شمول عملية العدالة الانتقالية لجميع الانتهاكات دون استثناء، بحيث لا تقتصر على الجرائم التي ارتكبها النظام السابق وأن تشمل الجرائم المرتكبة عام 2025. وهذا ما يقتضي تعديل المرسوم رقم 20 القاضي بتشكيل هيئة العدالة الانتقالية، بما يتوافق مع هذا الطرح.
- حماية الحقوق الاقتصادية والملكية الخاصة عبر إطار قانوني يجرّم النهب والإتاوات والفدية والابتزاز المالي للمعتقلين، ويضمن تعويض المتضررين واسترداد ممتلكاتهم.
- ضمان إشراف مدني وقضائي على جميع أماكن الاحتجاز، وإنشاء سجل وطني للمحتجزين والمفقودين، وإطلاق سراح جميع الموقوفين في أماكن الاعتقال غير الرسمية بشكل فوري.
- إلغاء العمل بالمراكز والسجون غير الرسمية التي أنشأتها الفصائل، ووضع جميع أماكن الاحتجاز تحت إشراف وزارة العدل ومكتب النائب العام.
- تعليق مهام جميع القادة العسكريين الذين وردت أسماؤهم في تقارير حقوقية أو عقوبات دولية إلى حين انتهاء التحقيقات معهم، وإخضاعهم للمساءلة الجزائية والإدارية.

### 5.2. إلى منظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي:

- دعم برامج التوثيق والعدالة الانتقالية المحلية، وتقديم المساعدة القانونية والنفسية المباشرة للضحايا.

[38] العربي الجديد. قرارات مؤتمر النصر السوري... نقطة نظام. 5 شباط/فبراير 2025.
https://www.alaraby.co.uk/opinion/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D9%86%D9%82%D8%B7%D8%A9-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85

- توسيع نطاق العقوبات الدولية لتشمل المسؤولين عن التعذيب والإخفاء القسري والتمييز الإثني في المنطقة، وضمان شفافية معايير الإدراج في القوائم.
- مراقبة عمليات المساءلة التي قد تتخذها الحكومة المؤقتة بحق المتورطين، والضغط على الحكومة للنظر في الانتهاكات المرتكبة في سوريا من قبل جميع الأطراف.
- تعزيز التنسيق بين المنظمات الحقوقية والمبادرات المحلية لتبادل البيانات حول المعتقلين والمختفين قسرياً، وإنشاء منصة مشتركة لتوثيق الانتهاكات.
- إطلاق حملات توعية ميدانية وإعلامية حول خطر التمييز والعنف القائم على الهوية، لتعزيز ثقافة المساءلة والمواطنة المتساوية الحقيقية.

## 6. الاعتقال التعسفي: خطوة أولى في دورة الانتهاكات:

> **"وضعوني في سيارة وقالوا لي: اخفض رأسك، وبدأوا بضربي كلما رفعته، ووجّهوا إليّ عبارات سب وإهانة، ولم يخبرني أحد بسبب اعتقالي أو إلى أين سيأخذونني".**

كنان معتقل في مقر لفصيل العمشات (أيلول/سبتمبر 2024).

واصلت الفصائل المسلحة المنضوية تحت لواء "الجيش الوطني السوري" خلال عامي 2024 و2025 تنفيذ عمليات اعتقال تعسفي بحق مدنيين/ات في منطقة عفرين ومحيطها، وفق ما وثقته "سوريون". وقد جرت هذه الاعتقالات في سياقات مختلفة، شملت الحواجز الطيّارة، ومداخل المدن، وأماكن العمل، وعودة السكان من مناطق النزوح، من دون إبراز أي مذكرة قضائية أو توضيح رسمي لأسباب التوقيف.

وتُظهر المعطيات الميدانية أن الاعتقال التعسفي لم يكن إجراءً استثنائياً أو مرتبطاً بحالات فردية، بل شكّل المدخل الأساسي لسلسلة أوسع من الانتهاكات، شملت التعذيب، والابتزاز المالي، والإخفاء القسري، والاستيلاء على الممتلكات. ففي عدد من الحالات الحديثة، جرى توقيف مدنيين فور عودتهم إلى عفرين أو أثناء مرورهم على الحواجز، ثم نُقلوا إلى مقرات احتجاز تابعة للفصائل أو للشرطة العسكرية أو المدنية، من دون تمكينهم من التواصل مع ذويهم أو عرضهم على جهة قضائية مختصة.

ولم تقتصر هذه الممارسات على مرحلة زمنية محددة، حيث امتدت إلى ما بعد سقوط نظام الأسد، إذ وثقت "سوريون" حالات اعتقال طالت مدنيين/ات عادوا إلى عفرين أواخر عام 2024 وبداية عام 2025، حيث جرى توقيفهم على حواجز مداخل المدينة بذريعة "التدقيق" أو "التفييش"، ثم احتُجزوا لعدة أيام أو أسابيع دون عرضهم على القضاء.

في إحدى الحالات التي وثقتها "سوريون"، عاد الشاهد زهير (55 عاماً، بائع مواد غذائية) مع عائلته إلى قريته في منطقة عفرين وذلك بعد سقوط نظام الأسد في كانون الأول/ديسمبر من عام 2024. وخلال عودتهم، أوقفهم حاجز تابع للشرطة العسكرية عند مدخل منطقة عفرين في كفر جنة، وكان برفقته ابنه البالغ من العمر 25 عاماً. وبعد

التدقيق في هوياتهما، اقتادت عناصر الحاجز الشاهد وابنه إلى مقر عسكري قريب من الحاجز، دون إبراز أي مذكرة توقيف أو توضيح لأسباب الاحتجاز. ويصف الشاهد ظروف احتجازه بالقول:

> **"بقينا ثلاثة أيام في مقر عسكري يبعد نحو خمسين متراً عن الحاجز، وهو تابع للشرطة العسكرية. كنا معصوبي الأعين، نتعرض للضرب، ولم نكن نعرف إن كنا سنخرج أو سنُنقل إلى مكان آخر."**

وفي سياق مشابه، أفاد أحد المعتقلين المفرج عنهم (سعد، 25 عاماً، خياط) والذي اعتقل في شهر شباط/فبراير 2025 عند حاجز مؤقت تابع للشرطة المدنية في مدينة عفرين:

> **"طلب العناصر هويتي فقط، ثم جاء مسؤول الحاجز وبدأ يستجوبني: أين كنت؟ وأين تسكن؟ وماذا تعمل؟ بعدها قالوا للسائق أن يذهب، ولم يخبرني أحد لماذا اعتُقلت أو إلى أين سيأخذونني."**

في سياق مماثل، وثّقت "سوريون" حالة اعتقال طالت سهيل (33 عاماً، مزارع)، عقب عودته إلى منطقة عفرين بعد انتهاء العمليات العسكرية وسقوط النظام السابق. وكان سهيل قد نزح مع عائلته من عفرين منذ عام 2018، قبل أن يقرر العودة إلى قريته قطمة التابعة لناحية شرّان في 18 كانون الأول/ديسمبر 2024، بعد أيام من سقوط نظام الأسد. وخلال دخولهم إلى المنطقة، أوقفهم حاجز عند مدخل عفرين تابع للشرطة العسكرية، حيث جرى تفتيش المركبات والأغراض وأُخذت هويات جميع أفراد العائلة بحجة "التفييش" كإجراء أمني. وبعد انتظار قرابة ساعة، طلب عنصران من الحاجز من الشاهد النزول بحجة الحصول على "بعض المعلومات"، ليُقتاد بعدها إلى مبنى قريب من الحاجز تابع للشرطة العسكرية، حيث جرى احتجازه دون أي مذكرة توقيف أو توضيح رسمي لأسباب الاعتقال، إلى جانب عشرات المدنيين العائدين في اليوم ذاته. ويصف سهيل لحظة توقيفه وما تلاها بالقول:

> **"قالوا لي: انزل، فقط نريد بعض المعلومات عنك. أخذوا مني أغراضي ونقودي، ثم وضعوني في غرفة، وكان فيها عدد كبير من الشباب، كلهم من عفرين، ولا أحد سألني أو حقق معي."**

خلال فترة احتجازه الأولى، لم يُعرض الشاهد على أي جهة قضائية، ولم يُبلّغ بتهمة واضحة، واقتصر التعامل معه على احتجاز جماعي وإهانات لفظية ذات طابع تمييزي، قبل أن يُنقل لاحقاً إلى نظارة تابعة للمحكمة المدنية في مدينة عفرين، ثم إلى سجن معراتة، حيث استمر احتجازه عدة أشهر قبل الإفراج عنه بكفالة مالية بشهر أيار/مايو 2025.

ولا تُعدّ هذه الممارسات معزولة أو وليدة المرحلة الأخيرة، بل تمثل امتداداً لنمط راسخ منذ عام 2018. فعلى مدى أعوام من الرصد والتوثيق الميداني في منطقة عفرين ومحيطها، يتضح أن الاعتقال التعسفي شكّل الحلقة الأولى والأكثر اتساعاً في سلسلة الانتهاكات التي مارستها الفصائل التابعة للجيش الوطني السوري. فبدلاً من أن يكون الاحتجاز وسيلةً قانونية للمساءلة، تحوّل إلى أداة للابتزاز المالي والمعنوي، وإلى وسيلة لإخضاع المدنيين وإهانتهم، ولا سيما على أساس هويتهم الإثنية أو مناطقهم الأصلية.

على سبيل المثال، تحدث نوار (42 عاماً، عامل موبيليا) عن اعتقاله على حاجز الشط قرب مدينة إعزاز قائلاً:

**"في عام 2021، أوقفني حاجز تابع للجبهة الشامية قرب إعزاز أثناء عودتي إلى عفرين برفقة عائلتي. طلبوا هويتي وبدأوا باستجوابي حول مكان قدومي ووجهتي، ثم أنزلوني من السيارة واحتجزوني في غرفة عدة ساعات. بعدها، وضعوا كيساً على رأسي وأغلقوا عينيّ قبل أن ينقلوني إلى جهة مجهولة."**

كذلك وصفت عدة شهادات اقتحام المنازل ليلاً من دون أي إجراءات قانونية، حيث يُكسر الباب، وتُفتش الغرف، ثم يُساق الشخص وهو معصوب العينين إلى جهة مجهولة. لا أحد من المعتقلين أو ذويهم كان يعرف على وجه الدقة سبب الاعتقال أو الجهة التي تقف وراءه. في شهادته، روى هيثم (40 عاماً، يعمل في بقالية) تفاصيل اعتقاله التعسفي من قبل عناصر الجبهة الشامية وما رافقه من اعتداء وسرقة، قائلاً:

**"في كانون الثاني/يناير 2019، حوالي الساعة التاسعة ليلاً، جاءت دورية إلى منزلي قرب دوّار معراتة في عفرين. اعتقلوني بعنف، وضربوني أثناء المداهمة، حتى إنهم أخذوني وأنا أرتدي البيجاما فقط. وضعوني في سيارة نوع سانتافي، وخلال ذلك قاموا بتفتيش المنزل وتخريب الأثاث وسرقة كل ما فيه من مال، وكان المبلغ نحو 800 دولار و3000 ليرة تركية، إضافة إلى هاتفي وهاتف زوجتي".**

وفي أواخر آذار/مارس 2018، أوقف حاجز عسكري سيارة تقلّ الشاهد فراس (38 عاماً، خياط) وعائلته أثناء عودتهم إلى عفرين، وطلب عناصره الهويات للتدقيق. بعد فترة انتظار، سمحوا للبقية بالمغادرة واحتجزوا الشاهد مع شخص آخر بحجة "التحقق من كونهما مطلوبين". نُقل الشاهد بعدها بسيارة إلى جهة مجهولة برفقة مسلحين تابعين لفصيل عسكري، دون توضيح الوجهة، في ظروف تنطوي على احتجاز تعسفي وإخفاء قسري واضحين.

## 7. الاختفاء القسري:

**"قالوا لزوجتي لا تبحثي عنه في أي مكان.. اذهبي إلى المقبرة وستجدينه هناك لأننا قتلناه.. افعلي ما تشائين لا يهمنا."**

يوسف اعتقلته الشرطة المدنية في عفرين (معتقل عدة مرات - 2018-2024).

يكشف تحليل الشهادات عن وجود شبكة احتجاز معقّدة تتداخل فيها مسؤوليات الفصائل المختلفة. فالمعتقل الواحد قد يُنقل بين أكثر من مقر أو سجن خلال فترة احتجازه، من مقرات تابعة لفصائل مثل فرقة الحمزة والسلطان مراد والجبهة الشامية، إلى الشرطة العسكرية.[39] وفي العديد من الحالات، رفضت الفصائل الاعتراف بأنها تحتجز الشخص، أو أنكرت علمها بمكانه رغم أن الضحية كان ما يزال في أحد مقراتها.

وقد وثقت "سوريون" استمرار سياسة الإخفاء القسري رغم تبدّل القوى المسيطرة على الأرض. حيث تحدث عدة شهود عن اعتقالهم خلال عملية ردع العدوان أو بعد سقوط النظام، وعدم معرفة ذويهم أي شيء عن أحوالهم. منهم على سبيل المثال الشاهد الذي وثق مع "سوريون" اختفاء ابنه عادل بعد أن اعتُقل خلال عملية ردع العدوان. فعلى الرغم من سقوط النظام السابق في سوريا، ما يزال عادل مختفياً حتى اليوم، بعد أن سُلّم ضمن صفقة تبادل

[39] تأسس في شهر آذار/مارس من عام 2018 بدعم وتمويل تركي مباشر، ويمتاز هذا الفصيل بالهيكل الأمني الواسع والمقسم إلى عدة مكاتب، منها "مكتب الاستخبارات – قسم التحقيقات"، وعناصره غالبيتهم من عناصر الجيش الوطني سابقاً.

بين الفصائل المسلحة والحكومة السورية. تُظهر هذه الحالة كيف استُخدم المدنيون كورقة مساومة بين أطراف النزاع، وكيف تحوّل الاعتقال التعسفي إلى اختفاء قسري ممتد تتداخل فيه سلطات متعددة، بحيث تتنصل كل جهة من مسؤولية مصير الضحايا، تاركة ذويهم في دوامة من البحث والإنكار. يقول الشاهد:

> **"في 2 كانون الأول/ديسمبر 2024، دخلت الفصائل إلى بلدة تل رفعت واعتقلت ابني من ورشته بحجة أنه مع قسد. نقلوه إلى مقرّ تابع لفرقة 52 قرب قرية قطمة، كان أشبه ببيتٍ تحوّل إلى سجن فيه أكثر من 13 معتقلاً من عفرين. بعد أشهر من البحث عرفت مكانه، وتمكنت من زيارته لعشر دقائق فقط. كان هزيلاً جداً، على جسده آثار ضرب وربط، ويده ورقبته مليئتان بالكدمات. قالوا لنا إنهم سيجرون تبادلاً مع قسد ولن يفرجوا عنه. وبعدها رفضوا أي زيارة أخرى، وطردونا كل مرة نحاول السؤال. وفي 25 حزيران/يونيو 2025 علمنا أن الفصيل سلّمه مع آخرين إلى وزارة الداخلية وأنه نقل لأحد السجون في حلب، ومنذ ذلك اليوم لا يعرف أحد أين هو."**

ولا تُعدّ هذه الممارسات مستجدّة، بل تمثل امتداداً لسياسات موثقة منذ سنوات. ففي شهادة سابقة وثقت "سوريون" نزوح مفيد (42 عاماً، مزارع) مع عائلته بعد دخول الفصائل إلى عفرين في آذار/مارس 2018، ليقرروا بعد أيام العودة إلى قريتهم (عرب أوشاغي التابعة لناحية معبطلي في عفرين). وكغيرهم من الأهالي، كان عليهم مراجعة مقرّ الفصيل المسيطر على المنطقة، وهو فصيل محمد الفاتح، حيث أُبلغوا أنه لا يوجد ما يستدعي القلق ويمكنهم العودة إلى منزلهم. غير أنّ بضعة أيام فقط فصلت بين تلك الطمأنة وبين بداية مأساة امتدت سبع سنوات. يروي مفيد:

> **"بتاريخ 8 نيسان/أبريل 2018، استدعوني إلى المقر بحجة إجراء تحقيق بسيط. قالوا لوالدي إنها مسألة ساعتين وسأعود إلى المنزل، لكن هاتين الساعتين أصبحتا سبع سنوات.... تم نقلي إلى سجن الراعي القسم العسكري، ولم يكن مسموحاً لنا بالزيارات، ولم يكن أحد يعلم أنني محتجز هناك أصلاً. طوال فترة اعتقالي، راجع أهلي السجن مراراً، وكان الجواب دائماً: "ابنكم غير موجود لدينا". حتى أن بعض سكان قريتنا قالوا لأبي إنني توفيت، لأن أخباري انقطعت تماماً، والجميع كان يعتقد أنني ميت بالفعل."**

وفي شهادة أخرى تكشف جانباً من أساليب الإخفاء القسري والتلاعب بالهويات داخل مراكز الاحتجاز، روى سليم (59 عاماً، موظف) تجربته بعد اعتقاله واحتجازه في سجن المعصرة التابع لـ"الجبهة الشامية"، ثم في فرع الشرطة العسكرية بمدينة عفرين، قائلاً:

> **"خلال اعتقالي، حاول أهلي البحث عني بكل الطرق، وتواصلوا مع أحد جيراني السابقين في حلب، وكان لديه معارف كثيرة، وابن شقيقه أحد قادة الشرطة العسكرية. هذا الرجل بحث عني بنفسه داخل سجلات سجن المعصرة ولم يجد اسمي بين المعتقلين، ثم عرفنا لاحقاً أنهم كانوا قد سجلوني باسم آخر، حتى لا يتمكن أحد من معرفة مكاني. الأمر ذاته تكرر في فرع الشرطة العسكرية بعفرين، حيث سُجّل اسمي خطأ عمداً، لتبقى هويتي مجهولة طوال فترة احتجازي."**

تُظهر هذه الشهادات مثالاً واضحاً على ممارسات الإخفاء القسري في مناطق سيطرة الفصائل المسلحة، والتي تقوم على محو الهوية القانونية للمعتقلين وحرمانهم من أي وسيلة اتصال أو اعتراف رسمي بوجودهم. هذا التلاعب

المتعمّد في السجلات الرسمية، إلى جانب استخدام بعض المحتجزين كورقة تفاوض وتسليمهم لاحقاً في صفقات تبادل، يهدف إلى إنكار المسؤولية عن الاعتقال وإطالة أمد الاحتجاز خارج أي إطار قضائي. وتمثّل هذه الحالات خرقاً للضمانات الأساسية المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، كما تعكس غياب أي آليات رقابة أو مساءلة داخل هذه المراكز، مما يجعل مصير مئات المحتجزين معلّقاً بين الإنكار والصمت. والأخطر أنّ هذه الممارسات لم تتوقف بسقوط النظام السابق، بل استمرّت في ظل السلطات الجديدة، ما يعكس أنّ الإخفاء القسري في سوريا ظلّ ممارسة قائمة تتجاوز تغيّر السلطات وتعبّر عن غياب منظومة المساءلة والإنصاف.

## 8. شبكة مراكز الاحتجاز غير الرسمية:

**"أدخلوني إلى مبنى قرب الحاجز، بابه حديد أسود، ولم يكن سجناً معروفاً. قالوا لنا هذا مجرد مكان مؤقت، بقينا فيه دون أن نُعرض على أي جهة".**

سهيل معتقل على حاجز للشرطة العسكرية (بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2024).

تُظهر الشهادات المتقاطعة من عشرات الضحايا والناجين/ات أن الفصائل المسلحة التابعة للجيش الوطني السوري أقامت في عفرين شبكة واسعة من السجون غير الرسمية داخل مبانٍ مدنية استُولي عليها بعد السيطرة على المنطقة.[40] سمح استخدام المدارس والمعامل والمنازل بممارسة الاعتقال والتعذيب والابتزاز المالي في أماكن معزولة عن الرقابة، وخارج أي إطار قانوني أو قضائي. هكذا تحوّلت البنية المدنية التي كانت مخصصة للتعليم والعمل والسكن إلى أدوات قمع تُدار بعقلية أمنية.[41]

ومن أبرز الأمثلة على تحوّل المنشآت التعليمية إلى أدوات لإسكات المجتمع المحلي، لا لتنويره، مدرسة التجارة للبنات في شارع الفيلات بعفرين، التي حُوّلت إلى سجنٍ يتبع للشرطة العسكرية. احتُجز المعتقلون في القبو، حيث الغرف الضيقة والرطبة، بينما خُصصت الطوابق العليا للتحقيق. وبحسب الشهادات، كان الدخول إلى هذا المبنى يعني الخضوع للتعذيب لفترة طويلة دون تواصل مع العالم الخارجي. كذلك، استُخدمت مدرسة إعدادية في ناحية شرّان كمخفر يمارس فيه التعذيب والإهانة، حيث كان أغلب عناصر الشرطة من السوريين بالإضافة إلى عدد من الضباط الأتراك. وتجدر الإشارة إلى أن منظمة العفو الدولية كانت قد أكدت سابقاً استخدام تركيا والفصائل الموالية لها في سوريا المدارس لأغراض عسكرية، وقالت المنظمة أن "القانون الإنساني الدولي يقضي بأن تحظى المدارس بحماية خاصة وبضمان إتاحة التعليم للأطفال ولا سيما في حالات الاحتلال".[42]

---

[40] للاطلاع على قائمة السجون ومراكز الاحتجاز التي ذكرها الشهود خلال المقابلات، يمكنكم الاطلاع على الملحق 2 جدول تصنيفي لأنماط الانتهاكات الموثقة في شهادات 41 ضحية في مناطق سيطرة الفصائل المسلحة التابعة للجيش الوطني السوري.

[41] سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. الاحتجاز التعسفي والتعذيب سياسة اضطهاد ممنهجة في شمال غرب سوريا. 1 شباط/فبراير 2023. https://stj-sy.org/ar/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ad%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d8%b3%d9%81%d9%8a-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d8%b0%d9%8a%d8%a8-%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a9-%d8%a7%d8%b6%d8%b7%d9%87/

[42] منظمة العفو الدولية. سوريا: يجب على تركيا وضع حد للانتهاكات التي ترتكبها الجماعات الموالية لها والقوات المسلحة التركية ذاتها في عفرين. 2 آب/أغسطس 2018. https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/08/syria-turkey-must-stop-serious-violations-by-allied-groups-and-its-own-forces-in-afrin/

وفي القرى المحيطة بعفرين، استولت الفصائل على منشآت صناعية كبرى وحوّلتها إلى مراكز احتجاز. أبرزها معصرة الزيتون في سجو، التي باتت تُعرف باسم "سجن المعصرة". كانت هذه المنشأة، التي تدار فعلياً من قبل الجبهة الشامية، مركزاً رئيسياً للتعذيب والابتزاز. ووفق روايات متكررة، كانت الساحة الداخلية تُستخدم للعقوبات الجماعية، حيث يُجبر المعتقلون على الوقوف أو الركض حفاة تحت الشمس أو البرد. وداخل المهاجع، كان الاكتظاظ خانقاً، مع غياب للتهوية والرعاية الطبية.

الأمر نفسه تكرّر في سجن "البراد" في قرية قيبار، وهو هنغار كان يُستخدم لتخزين الفاكهة، حُوّل إلى معتقل. تحدث عنه عدة شهود، ومن أبرز ما ذكر حوله شهادة المعتقل السابق عيسى (58 عاماً، طبيب):

> **"هذا المعتقل عبارة عن هنكار كان في السابق براد لتخزين الفاكهة بطول حوالي عشر أمتار وعرض خمسة أمتار، فيه عدة غرف في كل غرفة يوجد ما بين ثمانية إلى عشرة أشخاص. وكان هناك سجينات نساء أيضاً. لم يكن هناك حمام ضمن الهنكار فكانوا يخرجوننا لحمامٍ خارجي مرة واحدة في اليوم، وكل شخص لديه دقيقة واحدة فقط ليقضي حاجته ويخرج على الفور. أما من كان يصاب بإسهال أو يعاني من أي مرض معوي، فكان يضطر لقضاء حاجته بيننا على قطع من خرق القماش ويقوم برميها في زاوية ضيقة ومخفية من الغرفة".**

كذلك وثقت الشهادات تحويل مستودعات فرن الناحية في شرّان التي سيطر عليها فصيل السلطان مراد إلى مراكز احتجاز، حيث وُصف المكان بأنه ضيّق وتنبعث منه رائحة الخميرة، ما يعكس طبيعة استخدامه السابق قبل أن يتحول إلى موقع للاعتقال والاستجواب. تُبرز شهادة سليم (59 عاماً، موظف) صورة عن الظروف القاسية داخل هذه المستودعات وتصف طبيعة المكان، وهو في الأصل منشأة مدنية كانت تستخدم لصناعة الخبز، قبل أن تتحول إلى فضاء مغلق للتعذيب والإهانة:

> **"أغلقوا جميع نوافذ الغرفة التي كنا فيها بالبطانيات ومنعونا من الخروج من الزنزانة، كنا في غرفة مربعة الشكل أبعادها 3×3 أمتار، وكانت مليئة برائحة الخميرة، وقد طلبوا منا أن نقوم بتنظيف غرفهم ومقرهم حيث قاموا بإزالة جميع آلات الفرن وحولوه إلى معتقل. يدير المعتقل شخص يدعى أبو الموت وهو المسؤول الأمني للمنطقة في فصيل السلطان مراد وكان ضخم الجثة، وكان نائبه شاب بحدود 22 أو 23 سنة، شعره ولحاه طويلة ويحمل مسدسه على خصره ويتباهى بأنه كان في السابق عنصراً في تنظيم داعش، ثم انضم لفصيل السلطان مراد. عرفنا هذه المعلومات عندما كان يأتي ليضربنا بواسطة بوري حديد أو بلاستيك لونه أخضر، وأحياناً بأخمص الرشاش، على وجهنا وظهرنا ورؤوسنا لا على التعيين، ولا يهمه أن مات أحدنا بين يديه".**

كما تُظهر الشهادات استخدام مبانٍ صغيرة قريبة من الحواجز العسكرية كمواقع احتجاز أولي، حيث يُقتاد المدنيون بعد توقيفهم مباشرة إلى مقرات غير معلنة، تُدار من قبل الفصائل أو الشرطة العسكرية، وتُستخدم للتحقيق والاحتجاز المؤقت، بعيداً عن أي إشراف قضائي.

كذلك استخدمت الفصائل المنازل والفلل المصادَرة من الأهالي كمقار أمنية وسجون صغيرة. أقام مثلاً فصيل العمشات مقراً أمنياً داخل منزل مدني. تحدث حوله محسن (19 عاماً، دهان) قائلاً:

**"احتجزني عناصر فصيل العمشات في مقرهم والذي كان في السابق عبارة عن منزل مدني حولوا القبو لمعتقل وكان عبارة عن غرفة واحدة لا يمكن وصف بشاعتها وقذارتها، والتواليت كان في نفس الغرفة، وكنا نشرب المياه من نفس صنبور ماء التواليت. وفي الطابق العلوي كانت غرفة القيادة وغرفتين للعناصر، وغرفة للتحقيق."**

أقام أيضاً فصيل السلطان مراد مركزاً أمنياً داخل فيلا تضم قبواً تحت الأرض يُستخدم للعزل والتعذيب. أما عند دوار كاوا، فحوّلت الجبهة الشامية مبنى الإدارة المحلية إلى مركز تحقيق أمني رئيسي، تحدث عدة شهود عن سوء المعاملة والتعذيب فيه. ويُعد معسكر الطلائع في كفر جنة أحد أكثر أماكن الاحتجاز سوءاً، إذ كان مقراً عسكرياً للجبهة الشامية، واشتهر بسمعة مرعبة حتى أن الأهالي أطلقوا عليه اسم "فرع الجوية" في تشبيه صريح بفروع المخابرات سيئة الصيت في مناطق نظام الأسد. تُقدّم شهادة هيثم (40 عاماً، يعمل في بقالية) وصفاً تفصيلياً لظروف الاحتجاز في هذا السجن ويروي الشاهد تجربته التي امتدت قرابة عامٍ ونصف هناك، موضحاً طبيعة الحياة اليومية داخله وما شهده من ممارسات تعذيب متكررة. ومما ذكره:

**"كانوا يخرجونني أسبوعياً إلى غرفة التعذيب دون أن يحققوا معي. كان السجن مكوّناً من أربع جماعيات وستة منفردات، ويضم أكثر من مئة وخمسين معتقلاً. كانت عمليات التعذيب بحق السجناء تتم كل ليلة، وكنت أسمع صراخهم."**

وقد أصبحت بعض مراكز الاعتقال تُعرف بين السكان بأسماء تحمل دلالات الرعب، مثل "سجن أبو غريب" و"السجن الأسود"[43]، وهي تسميات أطلقها الأهالي للدلالة على بشاعة ما يجري داخلها.

تجمع الشهادات التي وثقتها "سوريون" على أن معظم المعتقلين لم يعلموا في البداية أين يُحتجزون، بسبب تعمّد المحققين تعصيب أعينهم أثناء النقل أو التنقل المتكرر بين المراكز. وكانت هذه الأماكن تعمل في عزلة تامة عن أي إشراف مدني أو قضائي؛ إذ تتشارك الفصائل السيطرة عليها وتتبادَل المعتقلين بينها وفق مصالحها.

## 9. النساء في دائرة الاعتقال: استهداف مزدوج قائم على النوع الاجتماعي:

**"أفرجوا عني بدون محاكمة فخرجت أنا وطفلي وقد صار عمره سنة، بعد أن أمضيت عاماً وخمسة أشهر متنقلة بين خمسة سجون وأهلي لا يعرفون عني شيئاً".**

ريم (33 عاماً).. اعتقلها فصيل السلطان مراد وهي حامل بشهرها الرابع.

تُظهر الشهادات التي وثقتها "سوريون" أن اعتقال النساء في عفرين ومحيطها لم يكن استثناءً، بل ممارسة قائمة اتخذت طابعاً مضاعف الانتهاك، حيث تعرّضت النساء لظروف احتجاز لا إنسانية ومهينة، إلى جانب استهدافهن على أساس نوعهن الاجتماعي. فقد ذكر أكثر من شاهد وجود مهاجع مخصّصة للنساء في السجون، حيث احتُجزت

[43] أتلانتيك كاونسل. سجن عفرين الأسود. 12 أيار/مايو 2025. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/syriasource/the-black-prison-of-afrin/

نساء مدنيات من دون أي سند قانوني أو أوامر قضائية، وغالباً في أماكن مكتظة تفتقر إلى الخصوصية والرعاية الصحية.

كما أفادت عدة شهادات متقاطعة بسماع صرخات نساء من مهاجع مجاورة أثناء التحقيق، تتخللها شتائم وتهديدات، واستخدم السجانون أساليب مهينة وإذلالاً واضحاً بحقّهنّ. قدّم الشاهد عيسى (58 عاماً، طبيب) رواية عمّا شاهده من انتهاكات تمسّ كرامة المحتجزات في سجن حوار كلس، قائلاً:

> **"كنت أراهنّ أحياناً وهنّ يُخرجن إلى باحة السجن بملابسهنّ الداخلية فقط. رأيت ذلك بعيني من خلال الفتحة الصغيرة في باب الغرفة التي كنت محتجزاً فيها."**

ومن بين الشهادات التي وثّقت الاعتقال التعسفي والتعذيب الممنهج ضد النساء، روت ليلى (41 عاماً، خياطة) تفاصيل احتجازها القاسي على يد فصيل الحمزات في مدينة عفرين، حيث نُقلت بين أربعة سجون على مدى أكثر من ست سنوات دون محاكمة. قالت في شهادتها:

> **"ضربوني أثناء الاعتقال وأخذوني بالبيجاما إلى مقرّهم، ثم وضعوني في غرفة صغيرة قبل أن يبدأ التحقيق. كنتُ معصوبة العينين، وكان الضرب باليد وبالخرطوم الأخضر، مع شتائم مهينة. كانوا يتعمّدون زيادة الضرب كلما رفضت الإجابة، واستمرّت جلسات التحقيق لأيام متواصلة من الإهانة والإيذاء الجسدي والنفسي. لم يكن الطعام سوى قطعة خبز وقطعة خضار بسيطة في اليوم، وكان البرد والجوع جزءً من أساليب التعذيب. وبعدها نُقلت من سجن إلى آخر لسنوات دون أي محاكمة. حتى بعد خروجي ما زلت أخشى أن يُعاد اعتقالي من جديد."**

كذلك أشارت بعض الشهادات إلى اعتقال نساء للضغط على أزواجهنّ أو أقاربهنّ الذكور من أجل دفع فدية مالية أو تسليم أنفسهم. وقد وثّقت "سوريون" شهادة تعذيب أمّ أمام ابنها المعتقل إياد (33 عاماً، مدرس) في سجن الشرطة العسكرية بعفرين، حيث تمّ تعليقها على البلانكو أمام ناظريه لإجباره على الاعتراف، ما جعل الألم النفسي مضاعفاً لكليهما. يقول إياد:

> **"كان السجان يضربني ضرباً مبرحاً وأنا معصوب العينين، وفي الوقت نفسه كان يضرب والدتي بقربي، ثم قام بإزالة العصبة عن عينيّ وقال لي: "انظر إلى والدتك." كانت أمي معلّقة على البلانكو، معصوبة العينين، وكانوا يضربونها. في تلك اللحظة أردت لو أن الأرض تنشق وتبتلعني على أن أراها في تلك الحالة وذلك المظهر. لا يمكن وصف الشعور الذي راودني وأنا أرى أمي تُضرب وتُعذّب أمام عينيّ. عندها قلت للسجان: أبوس يديك وأجريك، سيدي، أكتب أي شيء تريده في الضبط، وأنا سأبصم عليه، فقط قم بإنزال والدتي من على البلانكو. فأجابني: "هلأ (الآن) أنت عيني"."**

إضافة لتعذيب والدته أمامه، تهجم عناصر من فصيل السلطان مراد على زوجته في بيتها:

> **"تهجموا على منزلي وقاموا بضرب زوجتي التي لم يكن قد مضى على ولادتها سوى أسبوع وكانت قد أنجبت طفلين توأم، ولا يزال جرح العملية القيصرية لم يلتئم، كما أنهم رفسوا الرضيعين بأقدامهم".**

وتكشف شهادات أخرى عن استهداف النساء الحوامل والأمهات، وما يترتب على ذلك من انتهاكات تطال الأطفال أنفسهم منذ لحظات ولادتهم. ففي شهادتها، تسرد المعتقلة السابقة ريم (33 عاماً، ربة منزل) تجربتها، إذ اعتُقلت وهي حامل، ونُقلت بين مقار احتجاز متعددة من دون توجيه تهمة واضحة أو عرضها على محكمة. ثم أنجبت خلال فترة اعتقالها. فعاش الرضيع أشهره الأولى داخل بيئة قاسية وغير صحية، محروماً من أبسط حقوقه في الرعاية والغذاء والأمان، فيما عاشت أمه تجربة ولادة وأمومة مقموعة داخل منظومة عقابية لا تعترف بالكرامة أو الإنسانية. تقول:

> **"عندما اقتربت ولادتي أخذوني من سجن البراد إلى مشفى الراعي، وهناك أنجبت مولودي. وبعد أسبوع أعادوني إلى السجن، وبقيت داخله ستة أشهر. حتى طفلي كان دائم البكاء لأن الطعام قليل، وأصيب بقلة تغذية."**

خلال تلك الفترة، لم تحصل الأم على أي رعاية خاصة أو دعم طبي مناسب، رغم وضعها الصحي الحساس ووجود رضيع يحتاج إلى عناية مستمرة. وطوال هذه الفترة، كانت عائلة ريم تجهل مكانها تماماً، ولم تعلم بوجودها إلا بعد نقلها إلى سجن معراتة قبيل الإفراج عنها، حيث سُمح لهم بزيارتها مرة واحدة.

## 10. التعذيب والمعاملة اللاإنسانية:

> **"احتجزوني في إحدى الغرف حيث بقيت معصوب العينين ومقيداً على كرسي لمدة ثلاث أيام كاملة، كنت انهض عن الكرسي فقط ليأخذوني إلى المرحاض".**

عيسى (58 عاماً، طبيب).

تشير الشهادات إلى نمط موحّد من التعذيب وسوء المعاملة. تتنوع الأساليب بين الضرب بالخراطيم البلاستيكية والكابلات الكهربائية، ووضع الرأس داخل إطار الدولاب، والتعليق لفترات طويلة، والصعق بالكهرباء. كما وردت شهادات عن استخدام أوضاع تعذيب معروفة محلياً مثل "بساط الريح" و"الدولاب" وعن تعذيب جماعي داخل المهاجع، إلى جانب الإهانات اللفظية والتهديد بالاعتداء الجنسي. كما تحدث عدة شهود عن تعريتهم بشكل كامل سواء لتفتيشهم أو أثناء التعذيب.

في شهادة ياسر (40 عاماً، بائع خضار)، الذي اعتُقل في عفرين عام 2024 على يد الشرطة العسكرية، وصف أسلوب الإكراه أثناء التحقيق قائلاً:

> **"قالوا لي يوجد اعترافات ضدك اعترف وإلا سوف ترى نجوم الظهر... وأنزلوني لغرفة بالقبو وقاموا بضربي بالخرطوم والرفس ووضعوني على بساط الريح... أكثر من ساعة تناوب اثنان على تعذيبي بعدها رموني في المنفردة بدون طعام وماء... في اليوم التالي قاموا بضربي حتى أغمي علي."**

كما تؤكد شهادة زهير (55 عاماً، بائع مواد غذائية) أن الضرب كان ملازماً للاستجواب حتى بعد سقوط النظام؛ إذ اعتُقل عند حاجز كفر جنة في كانون الأول/ديسمبر 2024، وقال:

> **"كان يرافق الاستجواب ضرب ورفس وكفوف على الوجه، وكنت لا أعرف من أين يأتيني الكف والرفس وكنت مغلق العينين بقطعة قماش."**

وفي سياق آخر روى ياسين (38 عاماً، عامل بناء) أنه اعتُقل في 19 كانون الأول/ديسمبر 2024 على يد عناصر من الجبهة الشامية، وتعرض للضرب أمام أسرته ثم خلال نقله، قبل أن يتعرض لتعذيب شديد داخل المقر، قائلاً:

> **"قاموا باعتقالي بعد سبّي وضربي بشكل عنيف أمام زوجتي وأولادي... وظلوا يضربوني طوال المسير حوالي نصف ساعة... ثم بعد ساعات من التحقيق جاء شخصان وقاموا بتعذيبي بشكل عنيف وكان الضرب على كامل أنحاء جسمي بالأيدي والأرجل والعصا، حتى لم أستطع التحرك، وبقيت ممدداً على الأرض حتى الصباح."**

ولا تأتي هذه الشهادات الحديثة بمعزل عن السياق الأوسع للانتهاكات الموثقة خلال الأعوام السابقة، بل تعكس استمرار الأنماط ذاتها من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية التي رُصدت في عفرين منذ عام 2018، ما يشير إلى رسوخ هذه الممارسات وعدم ارتباطها بمرحلة زمنية أو ظرف أمني محدد.

ومن بين الأنماط التي وردت في الشهادات، برز تعمّد الفصائل تعذيب الضحية أمام أفراد عائلته، أو تعذيب أحد أفراد العائلة أمام المعتقل نفسه، كأداة إذلال وضغط نفسي بالغ. لم يكن الهدف من هذه الممارسات الحصول على معلومات بقدر ما كان انتزاع اعترافات قسرية أو تسريع دفع الفدية.

يقدّم إياد (33 عاماً، مدرس، اعتقل من 2021 إلى 2024) شهادة من بين الأقسى حول التعذيب الممنهج في سجن الشرطة العسكرية في عفرين، حيث استُقبل منذ اللحظة الأولى بأشكال متعددة من العنف الجسدي دون أي استجواب أو تحقيق فعلي. يصف في شهادته سلسلة من أساليب التعذيب التي استُخدمت بحقه، شملت التعليق، الصعق الكهربائي، والضرب المبرح باستخدام أدوات مختلفة، إلى جانب تعذيب أفراد أسرته أمامه.

> **"قاموا بتقييدي على وضعية 'الفروجة' [الدجاجة المشوية]، إذ ربطوا يديّ أسفل ركبتي ووضعوا قضيباً معدنياً تحت إبطي، فبقيت معلقاً في الهواء بارتفاع ثمانين سنتيمتراً. بعد دقائق شعرت بأن جسدي تخدّر بالكامل، ثم أشعل أحدهم مقود غاز صغير تحت قدمي، وبعد أن احترقت أزال المقود وبدأ يضرب قدميّ بخرطوم بلاستيكي يسمونه الأخضر الإبراهيمي. لا يمكنني وصف حجم الألم وقتها. بعدها وضعوني في الدولاب، وانهالوا عليّ بالضرب، من دون أن يوجّهوا إليّ أي سؤال. كان هذا استقبالهم لي."**

يضيف إياد أن التعذيب تواصل يومياً طوال ستة وستين يوماً داخل زنزانة انفرادية ضيقة لا تتجاوز المتر طولاً والمتر والسبعين سنتيمتراً عرضاً، وأنه تعرّض خلال تلك المدة إلى أربع جلسات بوضعية "الفروجة" (وضعية التعليق المؤلمة) وخمس مرات تعليق على البلانكو وثلاث جلسات فيها صعق كهربائي، إلى جانب الضرب المتكرر بخرطوم ومواسير حديدية وكبل رباعي، حتى أصيب بجرح مفتوح في أسفل قدمه بقطر ستة سنتيمترات ظهرت من خلاله العظام.

> **"أحياناً كانوا يضربونني أنا ووالدي معاً، وأحياناً أخرى يجلبون صهري ويعذّبوننا جميعاً. كانوا يسجّلون صرخاتي أثناء التحقيق ويرسلونها عبر الهاتف لبعضهم، سمعت بنفسي التسجيل بينما كانوا يعيدون تشغيله وهم يضحكون... طوال الستة وستين يوماً كانوا يعيدونني كل مرة إلى الزنزانة وأنا فاقد الوعي"**

وفي حالات كثيرة أُجبر المعتقلون على التوقيع على اعترافات لم تُقرأ عليهم أو لم يعرفوا محتواها. قال عن ذلك أحد الشهود المعتقلين واصفاً ما حدث لزميله الذي حُكم بالإعدام بعد اعترافه:

> **"اعترفَ بعد أن قاموا بأخذه إلى مكان الجريمة وأشعلوا ناراً رموه فيها، لدرجة أن نعل حذائه التصق بقدميه. قال لهم أنه مستعد للتوقيع على أي أقوال يريدونها وموافق على أي شهادة يريدون أن يشهد بها".**

وفي شهادة أخرى، يصف كريم (30 عاماً، إعلامي، اعتقل من 2018 إلى 2020) ما تعرّض له من تعذيبٍ وحشي بعد اعتقاله من قبل فرقة الحمزة ونقله إلى مركز احتجاز في حوار كلس، لم يتمكّن من تحديد موقعه بدقة. تمتدّ شهادته على ثلاثة أشهر من الانتهاكات اليومية والمعاملة المهينة:

> **"كانوا يضعونني على الأرض ويضعون فوقي باباً حديدياً، ثم يجعلون المعتقلين يمرّون من فوقي وينطّون وأنا تحته. كانوا يفتحون جلد ظهري بالشفرة ويضعون عليه ملح الليمون أو الخل، وغالباً ما يجبرونني أن أكون عارياً خلال التعذيب. أحياناً كانوا يتركونني معلقاً لساعات طويلة، وكانوا يجبرونني أن آكل تراباً وأحجاراً من الأرض. مرة ربطوني من عضوي الذكري وصاروا يشدّونني منه في الساحة وسط ضحك ومسبّات من العناصر المقنّعة. غير الضرب بالعصي والأنابيب الحديدية والخرطوم، الذي كان شبه يومي صباحاً ومساءً طوال ثلاثة أشهر، وحلق شعر العانة والإبطين بالقدّاحة، والحرق، وحتى باستخدام فرد الكهرباء. في إحدى المرات كسروا كرسياً على رأسي فتسبّب بنزيف كبير. كانوا يعذبوننا ويجوعوننا ويجبروننا على شتم أنفسنا، وكانوا يستمتعون بذلك."**

## 11. الوضع الصحي والإهمال الطبي في أماكن الاحتجاز:

> **"كان يمنع علينا الخروج من الزنزانة أو حتى طلب التنفّس، فكنّا نقضي حاجتنا داخل الغرفة نفسها، وإذا تجرأ أحدنا وطلب الذهاب إلى الحمّام تعرّض لضربٍ مبرّح. كنّا ننام على الأرض مباشرة، من دون فراش أو غطاء".**

سليم (59 عاماً، معتقل من قبل فصيل السلطان مراد).

تكشف الشهادات التي وثقتها "سوريون" عن مظاهر واضحة للإهمال الصحي داخل أماكن الاحتجاز، ولا سيما بعد جلسات التعذيب، حيث يُترك المحتجزون دون أي فحص أو علاج طبي رغم الإصابات الظاهرة. ففي شهادة ياسر (40 عاماً، بائع خضار)، الذي اعتُقل في فرع الشرطة العسكرية في مدينة عفرين خلال عام 2024، أشار إلى بقائه أياماً في الحبس الانفرادي عقب تعرّضه للتعذيب، دون أن يتلقى أي رعاية صحية، قائلاً:

> **"تركوني أربعة أيام بالمنفردة، جسمي متورم، ولم يأتِ أي طبيب لمعالجة جروحي."**

كذلك تُظهر الشهادات الموثّقة أن الطعام في سجون عفرين ومحيطها استخدم كأداة ممنهجة للتعذيب والإكراه. فالتجويع، في حدّ ذاته، كان أسلوباً معتمداً لإضعاف إرادة المعتقلين وكسرهم نفسياً. في معظم مراكز الاحتجاز التابعة للفصائل، مثل سجن المعصرة ومقرات السلطان مراد والسجون الخاضعة للشرطة العسكرية، اقتصرت الوجبات على كميات ضئيلة لا تكفي للحفاظ على الحد الأدنى من الطاقة. أشار بعض المعتقلين إلى أنهم كانوا يحصلون على نصف

رغيف خبز في اليوم مع بطاطا مسلوقة أو قطعة بندورة، بينما في سجون أخرى، مثل سجن الأسود في راجو، كانت الوجبات تقتصر على برغل أو شوربة.

أحياناً، كان منع الطعام يستخدم كعقوبة مباشرة؛ إذ حُرم معتقل في أحد مقرات فصيل العمشات من الطعام لمدة سبعة أيام متواصلة. يروي محسن (19 عاماً، دهّان) تفاصيل احتجازه وتعذيبه خلال الأيام السبعة الأولى من اعتقاله، حيث اجتمع عليه الضرب والتجويع والحرمان من الماء في مزيج من العنف الجسدي والإذلال المقصود:

> **"تحملت سبعة أيام كاملة من الضرب بشتى الوسائل والطرق. كانوا يضعونني في الدولاب ويضربون قدميّ بالخرطوم وبالكرباج ويطفئون السجائر على جسدي وسط سيل من الشتائم والإهانات. طوال تلك الأيام السبعة لم يقدموا لي أي طعام، وحتى الماء لم أحصل عليه إلا شربة صغيرة بعد يومين من اعتقالي."**

ذكر مفيد (42 عاما، مزارع) أنّ الطعام والماء في سجن الراعي المركزي كانا يُمنعان كلياً لعدة أيام، ما أدى إلى وفاة خمسة سجناء نتيجة الجوع والإعياء. وفي حالات أخرى، كان يُقدَّم للمعتقلين بقايا طعام الحراس، في وصفه: "بقايا عفنة لا تُؤكل"، تُرمى إليهم كما تُلقى الفضلات.

وفي المهاجع المكتظة، كان الجوع يُفاقم المعاناة؛ ففي سجن الشرطة العسكرية، وُصف المشهد بسطل لبن واحد يُقدَّم لثلاثين شخصاً، بينما في السجن الأسود كان نصيب الفرد نصف كوب من الشوربة.

ولم يكن الأمر مقتصراً على الشح في الطعام، بل تحوّل إلى بابٍ للابتزاز المالي. ففي سجون مثل معراتة العسكري والشرطة العسكرية في عفرين، اضطر السجناء إلى شراء الطعام مما يُعرف بـ"الندوة" (الكانتين الداخلي)، بأسعار مضاعفة (من النقود التي تتركها لهم عائلاتهم في الأمانات). ويروي عدة شهود أن مديري السجون كانوا يقومون "بسرقة الطعام الذي يرسله الأهل". وهكذا، أصبح الجوع جزءً من اقتصاد الاعتقال نفسه حيث يُدفع ثمن الطعام مرتين: مرة من كرامة السجين، ومرة من جيب أسرته.

كذلك تُظهر الشهادات المتقاطعة أن الوضع الطبي في سجون عفرين ومحيطها كان أقرب إلى الإهمال المتعمّد منه إلى الرعاية، وأن "الطبابة" تحوّلت إلى وسيلة إضافية للابتزاز والتعذيب. فقد غابت الخدمات الصحية الفعلية، واقتصر التعامل الطبي على المسكنات، فيما استغل بعض العاملين في المجال الصحي مواقعهم لتحقيق مكاسب مادية أو المشاركة في التعذيب نفسه.

تحدث سليم (59 عاماً، موظف) -وكان قد تنقل بين عدة سجون- عن الوضع الطبي في سجن معراتة:

> **"لم نحصل إلا على ربع كمية الدواء، أما الباقي فكان يأخذه المسؤول الطبي، ويُلقّب بالدكتور أبو عمار، رغم أنه ليس طبيباً، يسرق الأدوية ويبيعها لسجناء آخرين."**

أضاف الشاهد تجربته في السجن الأسود في راجو:

> **"لم تكن هناك أي خدمات طبية. إن مرض أحد فعليه أن يدفع مائة ليرة تركية كي يُسمح له برؤية الطبيب، وإن احتاج دواءً فعليه دفع ثلاثة أضعاف ثمنه، وغالباً لا يحصل إلا على جزء منه لأن البقية تُباع للسجناء."**

تتجاوز الانتهاكات في سجون عفرين حدود الإهمال الطبي إلى تورّط مباشر للكادر الطبي في التعذيب نفسه، بحيث لم يعد الممرضون وسيلة إنقاذ، بل جزءاً من آلة العنف. يروي سليم هذه المفارقة القاتلة قائلاً:

> **"في السجن الأسود كانوا يخرجون السجين ويضعونه في الدولاب، ويجتمع عليه خمسة سجانين مع ممرض. بعد أن يفقد وعيه، يقوم الممرض بسكب الماء عليه ويوقظه، ثم يواصلون ضربه من جديد."**

ولا يقتصر الإهمال الصحي على غياب الرعاية الطبية أو استغلال الممرضين، بل يمتدّ إلى البيئة ذاتها داخل السجون، حيث تُضاعف ظروف التهوية الخانقة وحرمان المعتقلين من الهواء النقي معاناتهم الجسدية وتحوّل الاحتجاز إلى تجربة اختناقٍ بطيء. تشير الشهادات إلى أن انعدام التهوية ومنع المعتقلين من الخروج إلى الهواء الطلق كانا من أكثر أشكال المعاناة اليومية قسوة في سجون عفرين ومحيطها، إذ تحوّلت المهاجع المغلقة إلى بيئة خانقة أشبه بالمقابر. يقول مفيد (42 عاماً، مزارع) عن تجربته في سجن الراعي:

> **"في البداية كانوا يضعون حوالي 50 شخصاً في مهجع واحد، وفي أخرى حوالي 100 سجين. في البدايات كانت المهاجع مغلقة بالكامل لم يكن فيها حتى فتحات تهوية، لاحقاً قاموا بفتح فتحات ووضعوا عليها توربينات، ولم يكونوا يخرجوننا إلى الباحة أبداً. بعد ثلاث سنوات أصبحوا يخرجوننا للباحة للتنفس، ولولا تلك الفسحة الصغيرة لكنت فقدت حياتي في السجن."**

وفي سجن حوار كلس، يصف فراس (38 عاماً، خياط) ظروفاً مشابهة قائلاً:

> **"كانوا يخرجوننا كل عشرة أيام حوالي ساعتين للتنفس، والتهوية تأتي للمهاجع عبر شراقات كبيرة تضخ الهواء نحو الغرف والممر بين الغرف."**

تتطابق هذه الشهادات مع وصف أماكن أخرى للاحتجاز، حيث سُجلت فتحات تهوية ضيقة لا تتجاوز أبعادها 30 إلى 40 سنتيمتراً في السجن الأسود في راجو، وزنزانات مغلقة تماماً في سجن المعصرة لا تحتوي سوى على "فتحة بوري صغيرة في السقف"، فيما أُغلقت نوافذ مقرات فصيل السلطان مراد بالبطانيات. أما في سجن معراتة، فكان الخروج إلى "الفسحة" أو "التنفس" مرة كل أسبوع أو عشرة أيام لمدة نصف ساعة فقط. وأفادت الشهادات أن "الفسحة" كانت ممنوعة في سجن الشرطة العسكرية.

وتُبرز هذه الشهادات أن حرمان المعتقلين من الهواء والضوء لم يكن مجرد إهمالٍ في ظروف الاحتجاز، بل انتهاكاً صريحاً لحقهم في الكرامة والسلامة الجسدية، استخدم كأداة ضغط ومعاملة قاسية ترقى إلى مستوى التعذيب وفقاً للمعايير الدولية.

## 12. تهم جاهزة استهدفت الكرد على أساس انتمائهم الإثني:

> **"أبناؤكم خنازير للحزب ولن نتركهم".**

والد المعتقل عادل المختفي قسرياً حتى اليوم (اعتقل في ديسمبر/كانون الأول 2024).

تكشف الشهادات الموثقة عن نمطٍ متجذر من التمييز الإثني الممنهج ضد الكرد في عفرين، شكّل أحد الأعمدة المركزية في منظومة الاعتقال والتعذيب والابتزاز المالي. وبحسب الشهادات، لم يكن الأمر مجرد تجاوزات فردية أو سلوكيات معزولة، بل سياسة غير معلنة اتبعتها الفصائل المسلحة التابعة للجيش الوطني، حيث تحوّلت الهوية الكردية إلى تهمة قائمة بذاتها، تكفي لاعتقال الشخص وتعذيبه وتجريده من ممتلكاته وكرامته.

غالبية الشهود وصفوا كيف كانت التهمة الجاهزة بالانتماء إلى الكيانات الكردية – سواء إلى الكومينات المدنية أو إلى قوات الأسايش ووحدات حماية الشعب – تُستخدم ذريعة لتبرير الاعتقال، في سياق اتخذ في كثير من الأحيان طابعاً تمييزياً وإقصائياً. وفي هذا الإطار، أفاد سهيل (33 عاماً، مزارع) بأن عناصر الاحتجاز كانوا يرددون عبارات تُجرّم الهوية جماعياً، قائلين: **"الأكراد كلهم حزب، وكل من كان عند الحزب قليل شرف."** كذلك أفاد المعتقلان نادر (55 عاماً، مزارع) وسليم (59 عاماً، موظف) أنهما أوقفا بناءً على مزاعم كيدية بأنهما عملا في لجان الأحياء خلال فترة الإدارة الذاتية، بينما اعتُقل سامر (43 عاماً، حلاق) ووائل (45 عاماً، مزارع) بسبب الانتماء أو التعامل مع حزب العمال الكردستاني (PKK). أما يوسف (31 عاماً، مزارع) وإياد (33 عاماً، مدرس) ومفيد (42 عاماً، مزارع) فكان سبب احتجازهم هو أداء الخدمة الإلزامية ضمن مؤسسات الإدارة السابقة، وهو ما عُدّ **"انتماءً إرهابياً"** يستوجب العقوبة، علماً أن من امتنع عن الالتحاق بالخدمة كان يُعتقل بالقوة من قبل الإدارة الذاتية تحت بند "واجب الدفاع الذاتي" الذي أُعلن عنه رسمياً بتاريخ 21 تموز/يوليو 2014.

في المقابل، لم تقتصر الإساءات على التهم الملفقة، بل امتدت إلى الإهانات والتهديدات التي كانت جزءاً من جلسات التحقيق اليومية. قال أحد المحققين ليوسف على سبيل المثال: **"لو يطلع بإيدي لأذبح الولد اللي ببطن أمه قبل الختيارة"**، فيما صرخ آخر: **"أنتو الأكراد لازم تنحرقوا بنار جهنم"**. أما إياد فتعرض لوابل من الشتائم الجنسية والتمييزية: **"يا أكراد بدكن تساووا دولة؟! نحن الجيش الحر داعسين ع راسكن ورح نضل ... أمكن"**. كما قال أحد السجانين لسليم أثناء تعذيبه: **"يا أكراد يا كفار... أنتم الأكراد ما لازم تعيشوا لازم تموتوا"** تظهر هذه العبارات، المتكررة في شهادات متعددة، أن التحقير ضد الكرد لم يكن عرضياً، بل مكوّناً عضوياً في خطاب المعاملة غير الإنسانية، هدفه استهداف الانتماء والهوية، لا انتزاع المعلومات.

امتد هذا التمييز إلى ظروف الاحتجاز والمعاملة اليومية. فالأكراد، بحسب إياد (33 عاماً، مدرس) وناصر (42 عاماً، حداد)، كانوا يُمنعون من استخدام المرحاض إلا لدقيقة واحدة فقط، بينما يُمنح المعتقلون العرب وقتاً أطول. كما كانت الزيارات تُقيّد بشروط قاسية، فلا يُسمح إلا للأقارب الذين يحملون الاسم العائلي نفسه، في حين يتمتع الآخرون بهوامش أوسع. بل إن الحديث باللغة الكردية داخل المقرات الأمنية كان ممنوعاً تماماً، كما أُبلغ والد عادل.

وتجاوزت سياسة التمييز الإهانة اللفظية لتتحول إلى ممارسات من النهب والاستحواذ غير القانوني للممتلكات كأداة عقابية صريحة، إذ قال أحد المحققين لعماد (31 عاماً، خياط): **"ما عاد لكم بيوت بعفرين، صارت إلنا"**.

ويُظهر هذا التمييز أن هذا الاستهداف لم يكن سلوكاً فردياً أو نابعاً من عداءٍ عابر، بل جزءاً من سياسة إقصاء ممنهجة تُعامل الكرد كمجموعة أقل قيمة، وتستغلّ وجودهم لترسيخ السيطرة والنفوذ. فالتعذيب في هذا السياق لم يكن غايته العقاب فحسب، بل أداة لإعادة فرض موازين القوة والهوية في عفرين، من خلال ممارسات تمزج بين المعاملة المهينة والابتزاز المالي، وتجعل من الكرد ضحايا لنهج العقوبة الجماعية.

## 13. الإفراج مقابل فدية: الاحتجاز كأداة ابتزاز خارج القضاء:

> **"طلب عناصر الفرع مني مبلغ 5000 دولار، و قالوا لي صراحةً: ستبقى في السجن إذا لم تدفع".**

عصام معتقل في مقر أمني تابع لفرقة السلطان مراد بحي الزيدية (2024-2025).

يُشكّل الابتزاز القائم على الاعتقال أحد أكثر مظاهر الانتهاكات المنهجية في عفرين وضوحاً، إذ تحوّل الحرمان من الحرية إلى مصدر دخلٍ مستدام للفصائل المسلحة، وإلى رافعة مالية تغذّي نفوذها السياسي والعسكري.[44] وتظهر الشهادات أن مراكز الاحتجاز تُدار فعلياً كسوقٍ مغلقٍ للابتزاز والمقايضة، تُحدَّد فيه "قيمة الحرية" وفق قدرة العائلة على الدفع، لا وفق أي إجراء قانوني. ففي هذا السياق، أصبحت الحرية سلعةً تُباع وتُشترى، والفدية هي القانون الفعلي الذي يحكم مصير المحتجزين/ات.

تُبيّن شهادات الضحايا أن الإفراج عن المعتقلين/ات لا يتمّ بقرار قضائي، بل عبر مفاوضات مالية مباشرة بين ذوي المعتقلين/ات وعناصر الفصائل أو وسطاء مرتبطين بهم، وغالباً ما تُدار المساومات في غرف التحقيق نفسها أو من خلال محققين يقدّمون أنفسهم كوسطاء. ففي شهادة ياسر (40 عاماً، بائع خضار)، الذي اعتُقل عام 2024 أوضح أن احتجازه انتهى بعد مفاوضات مالية مع عائلته، قائلاً:

> **"قالوا لي تواصل مع أهلك من أجل تخليصك... طلبوا عشرة آلاف دولار، ثم خفّضوا المبلغ إلى ستة آلاف، وبعد دفعها خرجت دون محاكمة."**

وفي حالة أخرى، اعتُقل زهير (55 عاماً، بائع مواد غذائية) في فرع الشرطة العسكرية للجيش الوطني حتى شباط/فبراير 2025. ورغم إبلاغه بإخلاء سبيله عقب جلسة أمام قاضٍ عسكري، أكد أن الإفراج عنه ارتبط بدفع مبلغ مالي دون أي إثبات رسمي، قائلاً:

> **"دفعت حوالي خمسمئة دولار ولم يعطوني أي إيصال أو إثبات."**

ولا تُمثّل هذه الواقعة حالة استثنائية، إذ سبق أن وثّقت "سوريون" نمطاً مماثلاً في الفرع ذاته قبل أعوام. ففي شهادة تعود إلى عام 2022، روى سامر (43 عاماً، حلاق) أنه احتُجز في فرع الشرطة العسكرية دون أن يُعرض على التحقيق أو القضاء، قبل أن يُصار إلى التفاوض على الإفراج عنه مقابل مبلغ مالي، قائلاً:

> **"لم يحققوا معي، بل قالوا إنني تحويل من فصيل السلطان مراد. بعد شهرين جلس معي شخص من خارج السجن وقال لي بالحرف: من الأخير لن يحوّلوك للقاضي حتى تدفع. جرت المفاوضات على المبلغ واتفقنا على 1500 دولار، وبعد أن دفعت حُولت أخيراً إلى المحكمة."**

[44] سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. الاحتجاز التعسفي والتعذيب سياسة اضطهاد ممنهجة في شمال غرب سوريا. 1 شباط/فبراير 2023. https://stj-sy.org/ar/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ad%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d8%b3%d9%81%d9%8a-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d8%b0%d9%8a%d8%a8-%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a9-%d8%a7%d8%b6%d8%b7%d9%87/

أما أنس (27 عاماً، عامل كهرباء)، الذي تنقّل بين عدة مراكز احتجاز تابعة للجبهة الشامية قبل أن يُسجن في معسكر الطلائع بكفر جنة، فيروي أن إطلاق سراحه لم يكن سوى صفقة مالية:

> **"بقيت في هذا السجن سنةً وشهراً، إلى أن أفرجوا عني فجأة دون أن أعرف السبب حينها. عندما خرجت قال لي أحد أقربائي في عفرين أنهم دفعوا 5500 دولار ثمن الإفراج عنك."**

وتكشف شهادة باسل (35 عاماً، صاحب مكتب شحن) كيف أصبح تحويل المعتقل من سجن إلى آخر جزءاً من صفقة صريحة داخل فرع الشرطة العسكرية في عفرين:

> **"دفع أهلي 7000 دولار لرئيس الفرع حتى يحوّلني إلى سجن معراتة العسكري، كي أتمكن من تعيين محامي يطالب بالإفراج عني... بعد خروجي وجدت أن مكتب الشحن وبيتي تمت مصادرتهم وسرقة كل محتوياتهم، حتى سيارتي حطموها لأنهم كانوا يستخدمونها في المداهمات."**

ويقول جواد (37 عاماً، حدّاد)، الذي احتُجز في الشرطة العسكرية بعفرين لأكثر من عام:

> **"بقيت في السجن سنة وثلاثة أشهر. كان يزورني محقق اسمه أبو أحمد، وقال لي: إذا دفعت نخرجك براءة. بعد أسبوعين دفعت 3500 دولار وحوّلني إلى القاضي، وبعد الجلسة الأولى أُفرج عني. بعد خروجي جاء أبو أحمد إلى بيتي وطلب مني حلوان الخروج، فأعطيته 300 دولار."**

وتُعدّ شهادة حازم (65 عاماً، تاجر من عفرين) نموذجاً واضحاً لاستخدام الاعتقال كأداة ابتزاز مادي. فقد اختُطف عام 2019 من قبل كتيبة الغاب بقيادة "معتز العبد الله" واحتُجز أولاً في مقرّهم بريف عفرين، ثم نُقل إلى مقر الآسايش السابق في المدينة، الذي استحوذت عليه لاحقاً مجموعة أمنية تابعة لفصيل الحمزات:

> **"سمعتهم يقولون: لا تتركوه بأقل من 100 ألف دولار. ثم طلبوا مني أن تدفع عائلتي 75 ألف دولار خلال 24 ساعة، وإلا فلن يروني حتى جثة. أخبرتهم أنني لا أملك عشرة دولارات... أبقوني في زنزانة تحت الأرض لمدة شهر كامل، وتعرّضت خلالها للتعذيب اليومي على يد جلاد يُعرف باسم "الشبح". خلال تلك الفترة، تواصلت زوجتي مع أحد الوسطاء وشاركت معه الرسائل الصوتية التي وصلتها، والتي كانت تتضمن طلب الفدية البالغة 100 ألف دولار. وبعد مفاوضات، أُفرج عني، لكن عند عودتي حاولت فصائل أخرى، مثل "أحرار الشرقية"، الاستيلاء على بيتي وأرضي، وبدأت أتلقى تهديدات بالقتل لإجباري على مغادرة عفرين نهائياً."**

أما جلال (24 عاماً، مزارع) فاعتُقل عام 2024 من قبل عناصر اللواء 51 الذين حوّلوا مدجنةً بين تل رفعت وكفر نايا إلى سجنٍ سريٍّ، حيث مارسوا أشد أشكال الابتزاز وقسوة المعاملة يقول الشاهد:

> **"قال لي المسؤول عن السجن: إذا لم تكن تملك المبلغ المطلوب، اذهب على مشفى إعزاز وبِع كليتك وادفع لي 2000 دولار. لكني لم أقبل بهذا وطلبت منه الاتصال بوالدي ليؤمن المبلغ. أخبره والدي أن كل ما يملكه هو عشر تنكات زيت زيتون قيمتها 1500 دولار، فوافقوا أن يأخذوها بدلاً من المال... كان معي معتقلون آخرون دُفعت عنهم مبالغ مختلفة: أحدهم أُطلق سراحه مقابل 4000 دولار، وآخر مقابل 3000، وحتى**

**طفل عمره 15 سنة أُفرج عنه بـ 3000 دولار. أما أنا فدفعت 1000 دولار إضافية مقابل البقاء في منزلي الذي كانوا يزعمون أن مالكه أحد عناصرهم."**

قدّم سليم (59 عاماً، موظف) روايته عن احتجازه هو وابنه في المقر الأمني للواء ملك شاه في قرية بعرافا قرب سد ميدانكي، وكيف تحوّل اعتقاله إلى عملية ابتزاز صريحة تهدّد أهل بيته وممتلكاته:

**"قال لي المسؤول: أعطني 10 آلاف دولار أمريكي وسوف أخرجك أنت وابنك على الفور وسآخذكما بنفسي وفي سيارتي إلى بيتكما ولن يتعرض لكما أحد طالما أنا موجود في القرية. أجبته: لكثرة اعتقالاتي من قبل الفصائل أصبحت مديناً بـ 3200 دولار، ولا يوجد لدي أي مصدر دخل و300 شجرة الزيتون التي أملكها لا أحصل منها شيئاً لأن أغلبها يسرق من قبل عناصركم. مع ذلك لدي جرار زراعي وبيت و300 شجرة زيتون، ابقوا ابني لديكم وأنا سأقوم ببيعها وسأجلب لك المبلغ الذي طلبته. فقط أوقفوا الضرب."**

هذا وقد وثقت "سوريون" الافراج عن عدة معتقلين بعد دفع "الفدية" بلا أي وثيقة أو حكم قضائي، حيث ظلّ الشخص بعد الإفراج مطلوباً للمحكمة، رغم دفع المبلغ، ما يشير إلى أن الجهة القضائية لا علاقة لها فعلياً بقرار التوقيف أو الإطلاق.

تكشف هذه الشهادات المتطابقة أن الابتزاز المالي للمحتجزين تحوّلت إلى منظومة قائمة بذاتها داخل سجون الفصائل والشرطة العسكرية، حيث تتداخل أدوار المحققين، والسجّانين، والوسطاء المدنيين في عملية واحدة هدفها الربح. وتتراوح المبالغ بين مئات وآلاف الدولارات، لكن أثرها واحد: تحويل الحرية إلى سلعة تُحدَّد قيمتها بحسب هوية الضحية وقدرة أسرته على الدفع، في انتهاكٍ لمبادئ العدالة والقانون الدولي الإنساني، الذي يحظر بشكلٍ مطلق الاحتجاز أو إطلاق السراح مقابل فدية مالية.

ولا يقف الأمر عند الفدية النقدية، إذ يتداخل الابتزاز المالي مع جرائم الاستيلاء على الممتلكات التي اتخذت شكل نهبٍ منظّم. فبعد اعتقال المدنيين أو تهجيرهم، جرى الاستيلاء على مكاتب شحن، وسيارات، ومعدات ورشات الحدادة، إلى جانب الأموال والمقتنيات الشخصية.

في بعض الحالات، كان الهدف من الاعتقال ذاته هو السيطرة على المنازل أو منع أصحابها من العودة إليها، حيث تُعتبر ممتلكات المدنيين "غنائم تحرير عفرين" وفق منطقٍ فصائلي يتنافى كلياً مع القانون الدولي الإنساني، الذي يجرّم النهب.

## 14. الآثار الجسدية والنفسية طويلة الأمد:

**"من شدة الظلم الذي تعرّضت له على يد الفصائل، صرت أفكر بالانتحار، لأنني لم أعد أستطيع تحمّل المزيد."**

يوسف – يعاني من الشعور الدائم بالملاحقة والخوف أفقده القدرة على مواصلة حياته الطبيعية.

تُظهر الشهادات أن آثار التعذيب لا تنتهي بخروج المعتقل من السجن، بل تلازمه كندوبٍ دائمة في الجسد والنفس على حدّ سواء. فقد وثّقت عدة حالات كسور وحروق، إضافة إلى فقدانٍ جزئي أو كلي للبصر أو السمع نتيجة الضرب

على الرأس أو استخدام الأدوات المعدنية أثناء التحقيق. في هذا السياق، قدم مفيد (42 عاماً، مزارع) شهادته لـ"سوريون" قائلاً:

> **"بعد خروجي من سجن الراعي تبين أنني فقدت البصر في عيني اليمنى كلياً، بينما أرى بالعين اليسرى 40%. والسبب بحسب تقرير الطبيب هو بقائي تحت الأرض ثلاث سنوات لم أرَ فيها الشمس ولو مرة، إضافة للتعذيب المستمر. كما أصبحتُ أعاني من مرض السكري. بالإضافة إلى صداع قوي، وكذلك لدي مشاكل في السمع وآلام مزمنة في قدمَي".**

كذلك، وثقت سوريون حصول إصابات عصبية أدت إلى نوبات صرع وتشنجات متكررة. يروي رائد (25 عاماً، خيّاط) أنه اعتُقل من قبل فصيل الجبهة الشامية ونُقل من سجن المعصرة إلى سجن باسوطة/القلعة في تموز/يوليو 2017، حيث تعرّض لتعذيب عنيف ترك آثاراً دائمة على صحته الجسدية والعصبية:

> **"كان التعذيب شديداً. استخدموا التشبيح والربط بوسط الغرفة والضرب بأشياء صلبة تشبه أكبال الكهرباء، حتى بدأت تأتيني نوبات اختلاج وصرع. تنقلت بين عدة سجون تابعة للجبهة الشامية، وكانت النوبات تصيبني كل شهر أو شهرين، فكانوا يعطونني مهدئات دون أي فحص طبي أو نقلي إلى المشفى."**

كما أُصيب عدد من الناجين بصعوبات تنفسية مزمنة، منها الربو الناتج عن الاختناق أو التعرض للدخان في الزنازين المغلقة، فيما يعاني آخرون من آلام حادة ومستمرة في المفاصل والأطراف بسبب التعليق لفترات طويلة على "البلانكو" أو "بساط الريح".

أما الأثر النفسي فكان أعمق وأكثر خفاءً؛ إذ تحدّث العديد من الناجين والناجيات عن خوفٍ دائم من مغادرة المنزل أو المرور قرب الحواجز، وعن نوبات هلعٍ واضطرابات نومٍ وكوابيس متكرّرة تعيد إلى أذهانهم مشاهد التعذيب. عبّر بعضهم عن شعورٍ بالعجز وفقدان المعنى، فيما حاول آخرون إنهاء حياتهم تحت وطأة الإحساس المستمر بالتهديد وانعدام الأمان. واشترك معظم المفرج عنهم/عنهن في خوفٍ لم يعد مقتصراً على احتمال الاعتقال مجدداً، بل أصبح جزءاً من حياتهم اليومية، إذ يكفي أي حدث بسيط لإحياء مشاهد التعذيب في ذاكرتهم وإعادتهم إلى حالة من القلق الدائم وانعدام الطمأنينة.

## 15. سياسة ممنهجة لتعزيز إفلات المتورطين من المحاسبة

رغم الكم الكبير من الانتهاكات التي وثّقها الشهود في عفرين ومحيطها –من اعتقال وتعذيب ونهب وابتزاز– لم تُسجَّل أي حالة مساءلة حقيقية بحقّ المسؤولين عنها. بل إنّ بنية السلطة المحلية، القائمة على تشابك الفصائل المسلحة مع الشرطة العسكرية والمحاكم، أسّست عملياً نظاماً مغلقاً للإفلات من العقاب، تُدار فيه الانتهاكات كعمل مؤسسي محميّ سياسياً ومدعوم خارجياً. ويتجلّى هذا النظام في القضاء الشكلي وغياب المحاسبة القيادية.

تُظهر الشهادات التي وثقتها "سوريون" أن الإحالة إلى القضاء لا تمثّل ضمانة للعدالة، بل استمراراً للانتهاك بأسلوب رسميّ. بعد انتهاء التحقيق في مقرات الفصائل، يُحوَّل المعتقلون عادة إلى الشرطة العسكرية أو إلى إحدى المحاكم

العسكرية في الراعي أو معراتة، وأحياناً إلى محكمة مدنية. لكن هذه المحاكمات ليست سوى إجراءات شكلية، إذ تُبنى الأحكام على اعترافات قسرية انتُزعت سابقاً تحت التعذيب أو التهديد.

كذلك لم تُسجَّل أي حالة استدعاء لشهود النفي، ولا سُمح للمعتقلين بتوكيل محامين مستقلين. في المقابل، وُثِّقت حالات قضاة يتعاملون مع الملفات وكأنها بيانات عسكرية جاهزة، مثل القاضي ج. أ. الذي ذُكر بالاسم في أكثر من شهادة، حيث هدّد بعض المعتقلين بالإعدام ورفض النظر في الشكاوى المتعلقة بالتعذيب أو التزوير في المحاضر.

يتجاوز الأمر ذلك إلى تدوير القيادات بدل معاقبتها: إذ يُعاد تعيين القادة الذين وُثّقت بحقهم انتهاكات في مواقع جديدة، أو يُنقلون إلى فصائل أخرى باسم "إعادة الهيكلة"، بما يضمن استمرار نفوذهم وتحصينهم من المساءلة. لا تزال هذه القيادات تمارس مهامها الميدانية، في ظلّ سياسة حكومة انتقالية تتبنّى دمج الفصائل ضمن "وزارة الدفاع" دون إخضاعها لأي آلية مساءلة حقيقية.

فبعد أن وعد رئيس الجمهورية الانتقالي تفكيك الفصائل في المنطقة وإعادة الحقوق إلى أصحابها الشرعيين خلال زيارته إلى عفرين في 15 شباط/فبراير 2025، ما زالت الفصائل المذكورة أعلاه تزاول عملها بمنأى عن أية مساءلة.

فعلى سبيل المثال، تم تعيين فهيم عيسى نائباً لوزير الدفاع بالإضافة إلى قيادته لقطاع المنطقة الشمالية في سوريا،[45] وكان قد شارك في تأسيس فصيل السلطان مراد وقائداً له.[46] كما تم تعيين محمد الجاسم (أبو عمشة)، المتهم بارتكاب انتهاكات جسيمة، قائداً للفرقة (25) التابعة لوزارة الدفاع في 2 شباط/فبراير 2025، [47]رغم خضوعه لعقوبات من وزارة الخزانة الأمريكية بتاريخ 17 آب/أغسطس 2023 على خلفية انتهاكات بحق سكان عفرين، شملت الاغتصاب.[48] كذلك تم تعيين سيف بولاد (أبو بكر)، قائد "فرقة الحمزة"، على رأس الفرقة (76) في الجيش السوري بحلب،[49] رغم ورود اسمه على لائحة العقوبات الأمريكية الصادرة في التاريخ ذاته لضلوع فصيله في عمليات تعذيب موثقة.[50]

أما أحمد إحسان فياض الهايس (أبو حاتم شقرا)، قائد فصيل "أحرار الشرقية"، فقد عُيّن من قبل وزارة الدفاع في الحكومة الانتقالية لقيادة الفرقة (86) في دير الزور والرقة والحسكة،[51] رغم إدراجه وفصيله على قائمة العقوبات

---

[45] تلفزيون سوريا. ما المنصب الذي تقلّده فهيم عيسى في وزارة الدفاع السورية؟. 13 نيسان/أبريل 2025. https://www.syria.tv/%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%91%D8%AF%D9%87-%D9%81%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%B9%D9%8A%D8%B3%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%9F

[46] مؤسسة الذاكرة السورية. فهيم عيسى. https://syrianmemory.org/archive/figures/5cd80356658c9f000109f846

[47] عنب بلدي. الدفاع السورية تعيّن (أبو عمشة) قائداً لفرقة حماة. 3 شباط/فبراير 2025. https://www.enabbaladi.net/737327/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D9%91%D9%86-%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%B9%D9%85%D8%B4%D8%A9-%D9%82%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D9%8B%D8%A7/

[48] وزارة الخزانة الأمريكية، " Treasury Sanctions Two Syria-Based Militias Responsible for Serious Human Rights Abuses in Northern Syria"، 17 آب/أغسطس 2023. https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy1699

[49] تلفزيون سوريا (Syria TV). تعيين سيف الدين بولاد قائداً للفرقة 76 بالجيش السوري في حلب. 3 شباط/فبراير 2025.

[50] وزارة الخزانة الأمريكية، "Treasury Sanctions Two Syria-Based Militias Responsible for Serious Human Rights Abuses in Northern Syria"، 17 آب/أغسطس 2023.

[51] صحيفة الشرق الأوسط. تعيين عسكري موالٍ لتركيا قائداً بمناطق قسد. 6 أيار/مايو 2025. https://aawsat.com/%D8%B4%D8%A4%D9%88%D9%86-%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9/5139997-%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D9%8A%D9%86-

الأمريكية بسبب انتهاكات خطيرة ضد المدنيين، بينها التعذيب حتى الموت.[52] وقد وثّقت "هيومن رايتس ووتش" مقتل مدني كردي يُدعى ريزان خليل تحت التعذيب في مركز احتجاز تابع للفصيل في عفرين.[53]

تمثّل هذه التعيينات استمراراً لنهج الإفلات من العقاب، وتُظهر أن الحكومة الانتقالية لم تتبنَّ بعد مقاربة جادّة تضمن المحاسبة أو القطيعة مع ممارسات النظام السابق، وفي مقدمتها التعذيب وسوء المعاملة. وقد جاءت بعض هذه التعيينات عقب الأحداث العنيفة التي شهدها الساحل السوري بين 6 و10 آذار/مارس 2025،[54] والتي استهدفت أفراداً من الطائفة العلوية وأدّت إلى مقتل 1,743 مدنياً.[55]

وكشفت منظمة العفو الدولية في تحقيق لها تورّط ميليشيات مرتبطة بالحكومة السورية الانتقالية في عمليات قتل جماعي في منطقة الساحل السوري، دون أن تُسمّي فصائل بعينها.[56] كما فرض الاتحاد الأوروبي في 28 أيار/مايو 2025 عقوبات على فرقة الحمزات وفرقة السلطان مراد وفرقة العمشات ككيانات، إضافةً إلى أبو عمشة وأبو بكر شخصياً، باعتبارهما مسؤولان عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإعدامات خارج نطاق القانون خلال أحداث الساحل.[57]

%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8D-%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%82%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A7%D9%8B-%D8%A8%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D9%82%D8%B3%D8%AF

[52] وزارة الخزانة الأمريكية. "Treasury Sanctions Syrian Regime Prisons, Officials, and Syrian Armed Group". 28 تموز/يوليو 2021. https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy0292

[53] هيومن رايتس واتش. "كل شي بقوة السلاح" الانتهاكات والإفلات من العقاب في مناطق شمال سوريا التي تحتلها تركيا. 29 شباط/فبراير 2024. https://www.hrw.org/ar/report/2024/02/29/387395

[54] مكتب المفوض السامي-الأمم المتحدة. عنف مرّوع متفشٍ في الساحل السوري. 11 آذار/مارس 2025 https://www.ohchr.org/ar/press-briefing-notes/2025/03/syria-distressing-scale-violence-coastal-areas

[55] منشور على منصة فيسبوك، مجموعة السلم الأهلي – سين. 29 آذار/مارس 2025. https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid02cpVf4gSF8SpfXTCX4kLBuTQRnbPPVGoqTyGZr32FbDx72ZgKutXUsZVH41kxunqcl&id=61571943375811

[56] منظمة العفو الدولية. سوريا: يجب التحقيق في المجازر المرتكبة في الساحل السوري بحق المدنيين العلويين باعتبارها جرائم حرب. 3 نيسان/أبريل 2025. https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/04/syria-coastal-massacres-of-alawite-civilians-must-be-investigated-as-war-crimes/

[57] الاتحاد الأوروبي. قرار المجلس (السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) رقم 1110/2025 الصادر بتاريخ 28 أيار/مايو 2025، المتعلق بتعديل القرار 1999/2020 (CFSP) بشأن الإجراءات التقييدية المفروضة على خلفية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وإساءاتها. 28 أيار/مايو 2025. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=OJ:L_202501110

## ملحق 1 جدول تصنيفي لأنماط الانتهاكات الموثقة في شهادات 41 ضحية في مناطق سيطرة الفصائل المسلحة التابعة للجيش الوطني السوري[58]

| الفئة | البند/الانتهاك المحدد | عدد الضحايا | ملاحظات وتفاصيل إضافية |
|---|---|---|---|
| أنماط التهم الموجهة | توجيه تهمة الانتماء/التعامل مع الإدارة الذاتية الكردية (PKK/YPG/YPJ) | 28 ضحية | هي التهمة الأبرز والأكثر تكراراً. |
| | تهم الإرهاب | 5 ضحايا | |
| | حيازة متفجرات أو تفجيرات | 3 ضحايا | |
| | التعامل مع الروس أو جهة أجنبية (غير الحزب الكردي) | 1 ضحية | |
| | الإجبار على الاعتراف بجرائم كبرى (مثل القتل) أو مهام عسكرية | 7 ضحايا على الأقل | كان التحقيق يدور حول إجبارهم على الاعتراف بأنهم مقاتلون أو عناصر في لجان الكومين أو الحزب. |
| | الإفراج بعد سقوط نظام الأسد | 13 ضحية | |
| التعذيب الجسدي | الضرب بالخرطوم (الرباعي الأخضر/الكبل) | 17 ضحية | يُعد الأسلوب الأكثر شيوعاً، ويُستخدم فيه خرطوم التمديدات الصحية. |
| | البلانكو (التعليق من الأطراف) | 10 ضحايا | استمر التعليق لساعات طويلة في بعض الحالات. |
| | الدولاب (وضع الضحية داخل إطار مطاطي وضرب ظهره وأرجله) | 12 ضحية | |
| | الصعق بالكهرباء | 8 ضحايا | باستخدام آلة تشبه المصباح اليدوي أو ملقط على أصابع اليد أو كعب القدم. |
| | الحرق/الكي (باستخدام الشليمون/الغاز أو السجائر) | 7 ضحايا | تزداد حدته عند رش الضحية بالماء. |
| التعذيب والإذلال النفسي | استخدام الشتائم النابية والإهانات التمييزية | جزء أساسي من العملية | مثل ("كلاب الب ك ك"، "ابن الزانية"). |
| | التهديد بالقتل أو الاعتداء الجنسي على الأم/الزوجة | 3 ضحايا على الأقل | يستخدم كأداة للقمع النفسي. |
| | تعذيب عائلات الضحايا أمامهم | ضحيتان | لكسر إرادتهما والحصول على اعترافات. |

[58] تم إعداد هذه الإحصاءات استناداً إلى 41 شهادة موثّقة جمعتها "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" عام 2025. تعرض الشهود غالباً لعدة أنواع من الانتهاكات ونُقلوا بين عدة مراكز احتجاز تابعة لأكثر من فصيل.

| | | | |
|---|---|---|---|
| الاستغلال والابتزاز المالي | أعلى فدية مطلوبة | تصل إلى 100,000 دولار أمريكي | تبدأ من 75,000 دولار في حالات الابتزاز المتقدم. |
| | المبلغ الشائع للفدية المدفوعة فعلياً | يتراوح بين 1,500 و 7,000 دولار أمريكي | لتأمين الإفراج عن الضحايا. |
| | الإكراه على بيع الأصول لتأمين الفدية | كأشجار الزيتون، والذهب. | طُلب من أحد الضحايا بيع كليته لكنه رفض |
| | نهب الممتلكات | 8 ضحايا على الأقل | منها معدات ورشة حدادة (60,000 دولار)، بضاعة بقالية (40,000 دولار)، بضاعة محل لبيع الإطارات (30,000 دولار)، وسيارة، ودراجة نارية. |
| | السرقة الشخصية | 7 ضحايا على الأقل | مصادرة الأموال والهواتف الشخصية والمجوهرات، بما في ذلك سرقة حلق ذهبي لطفلة أثناء مداهمة المنزل. |
| **أبرز** الفاعلين (الفصائل والمؤسسات) | الشرطة العسكرية | 16 شهادة | |
| | فرقة السلطان مراد | 10 شهادات | |
| | الجبهة الشامية | 8 شهادات | |
| | فرقة الحمزات | 4 شهادات | |
| | فرقة العمشات (سليمان شاه/الوقاص) | 5 شهادات | |
| | المحكمة العسكرية | 9 شهادات | كجهة لإصدار الأحكام أو التهديد بها. |
| | المنشآت المدنية التي حُولت لسجون | 3 منشآت على الأقل | مثل معصرة الزيتون في سجو، ومدرسة ومستودعات في عفرين. |
| العواقب الجسدية طويلة الأمد | فقدان البصر/ضعف شديد في البصر | 2 ضحية | |
| | مشاكل في السمع | 3 ضحايا | |
| | كسور/إصابات في الأضلاع والأصابع واليدين | 3 ضحايا على الأقل | |
| | نوبات صرع واختلاج | 1 ضحية | |
| | وفاة نتيجة التعذيب | 1 ضحية | |

## ملحق 2 قائمة السجون والمقرات الأمنية الموثقة في شهادات 41 ضحية في مناطق سيطرة الفصائل المسلحة التابعة للجيش الوطني السوري

| رقم | اسم السجن أو المقر | الموقع أو الوصف | الجهة المسيطرة / المسؤولة |
|---|---|---|---|
| 1 | المقر الأمني التابع لحركة (هيئة ثائرون | عفرين – قرب دوار نوروز (كان مقر الأسايش سابقاً) | ثائرون |
| 2 | سجن فرع الشرطة العسكرية (عفرين) | مدرسة التجارة – شارع الفيلات (يُعرف أيضاً بسجن السرايا القديم) | الشرطة العسكرية / الجبهة الشامية |
| 3 | مركز الأسايش سابقاً | منطقة المحمودية – عفرين | الحمزات |
| 4 | سجن حوار كلس | قرب الحدود السورية–التركية | الحمزات-إشراف تركي مباشر |
| 5 | سجن "أبو غريب" | تسمية أطلقها السجانون | الجبهة الشامية (مرجّح) |
| 6 | سجن الزراعة | مدينة الباب | فصيل العمشات |
| 7 | مخفر راجو | ناحية راجو | الشرطة العسكرية / العمشات |
| 8 | السجن الأسود | قرب راجو | العمشات |
| 9 | مقر تابع لجيش الإسلام | عفرين (مقر أمني مؤقت) | جيش الإسلام |
| 10 | المقر الأمني للجبهة الشامية | دوار كاوا – عفرين | الجبهة الشامية |
| 11 | سجن معسكر الطلائع/كفر جنة | كفر جنة – قرب عفرين | الجبهة الشامية |
| 12 | سجن المعصرة | منطقة سجو – شمال إعزاز | الجبهة الشامية |
| 13 | سجن القلعة/الباسوطة | عفرين | الحمزات |
| 14 | أمنية السلطان مراد (الراعي) | بلدة الراعي | السلطان مراد |
| 15 | مفرزة المخابرات (بلبل) | شمال عفرين | فرقة المعتصم |
| 16 | سجن معراتة (المدني) | أطراف عفرين | الشرطة العسكرية |
| 17 | سجن معراتة (العسكري) | أطراف عفرين | الشرطة العسكرية |
| 18 | سجن الراعي المركزي | الراعي | الشرطة العسكرية |
| 19 | مقر فرقة 52 | مدخل قرية قطمة – عفرين | فرقة 52 |
| 20 | سجن البراد | عفرين – قرب القوس عند المدخل الشرقي | السلطان مراد |
| 21 | فرع الشرطة العسكرية (إعزاز) | إعزاز | الشرطة العسكرية |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 22 | مقر عسكري تابع للشرطة العسكرية (مدخل منطقة عفرين بكفر جنة) | كفر جنة | الشرطة العسكرية |
| 23 | فرع الأمن الجنائي (عفرين) | عفرين | |
| 24 | سجن المحكمة | بناء المحكمة القديمة | الجبهة الشامية |
| 25 | مستودعات فرن الناحية | شرّان | السلطان مراد |
| 26 | مقر الإدارة المحلية | دوار كاوا – عفرين | الجبهة الشامية |
| 27 | مخفر ناحية شرّان | شرّان | السلطان مراد |
| 28 | مركز المواصلات | باسوطة – موقع احتجاز أمني تابع للحمزات | الحمزات |
| 29 | سجن كفرنايا | مدجنة محوّلة إلى سجن بين كفر نايا وتل رفعت | اللواء 51 |
| 30 | مقر مكافحة الإرهاب | إعزاز | الشرطة العسكرية / ثائرون |
| 31 | سجن معرين المركزي | قرية معرين – عفرين | الشرطة العسكرية |
| 33 | مقر بالقرب من قرية جويق (جوقة) | قرب عفرين | فصيل غير محدد (مرجّح الجبهة الشامية) |
| 34 | المقر الأمني للواء ملك شاه | قرية بعرافا (علي بازنلي) قرب سد ميدانكي | لواء ملك شاه |
| 35 | المقر الأمني للواء الوقاص / فصيل العمشات | قرية مروانة – عفرين | العمشات |
| 36 | المقر الأمني للفرقة السلطان مراد | حي الزيدية – عفرين | السلطان مراد |
| 37 | المقر الأمني لفصيل الحمزات | مقر البريد في ناحية بلبل | الحمزات |
| 38 | المربع الأمني – مقر الاستخبارات التركية | عفرين (إشراف مباشر من ضباط أتراك) | الاستخبارات التركية |
| 39 | مقر ميدانكي للسلطان مراد | عفرين | السلطان مراد |

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

# حول المنظمة

"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" منظمة حقوقية غير حكومية، مستقلّة وغير منحازة وغير ربحية. ولدت فكرة إنشائها لدى أحد مؤسسيها، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده الأم سوريا، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF المصمم من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2015.

بدأ المشروع بنشر قصص لسوريين/ات تعرّضوا للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة حقوقية راسخة، مرخّصة في الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي، تتعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في عموم الجغرافية السورية ومن مختلف أطراف النزاع.

وانطلاقاً من قناعة "سوريون" بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين/ات ومتطوعين/ات يعملون بتفانٍ لرصد وكشف وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا منذ العام 2011 بشكلٍ رئيسي، وذلك بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة التي تعرضت لها.